

تمهيد

يتغير العالم من حولنا باستمرار و المؤسسات بدورها تتغير بل مفروض عليها أن تتغير كي تستمر و تبقى، كذلك هو حال المديرين و الأفراد الذين يتبعون بدورهم عمليات التغيير و يحاولون التقليل من انعكاساتها أحيانا، و الاستفادة من فرص التغيير أحيانا أخرى. بحيث يعتبر التغيير سمة دائمة في حياة المؤسسات إذ يمثل استقرارا إداريا ثابتا يسمح للمؤسسة بالاستجابة للبيئة، فلما أصبح الاهتمام الحالي لمدراء العصر يرتكز بشكل كبير على النمو و التطوير و النتائج و الأهداف المراد الوصول إليها بدلا من العائد المادي ركزوا في أعمالهم على تبني مفهوم التغيير استجابة لتحقيق هدف النمو، من خلال السعي لإحداث تغييرات هيكلية أو تنظيمية حتى تصبح المؤسسات أكثر مرونة في الاستجابة للمتطلبات المتزايدة للزبائن من خلال التخفيض في الأسعار أو مدة دورة الاستغلال، كثرة الإبداعات، وضع طرق جديدة للإدارة مثل إدارة الجودة الشاملة أو إعادة الهيكلة التي ترافق عمليات إعادة الهندسة أو اقتناص تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

المبحث الأول: مفهوم التغييرالمطلب الأول: تعريف التغيير

تتعدد و تختلف مفاهيم التغيير وفقا لزاوية النظر إليه: الأسباب، النتائج، المظاهر و الأعراض، الاتجاه و التأثير و التأثير، يعتبر التغيير من المفاهيم الإدارية الحديثة بحيث يرتكز على تحول المؤسسة من الواقع الحالي إلى واقع مستقبلي أفضل و ذلك من خلال إتباع مفهوم سليم و واضح يسترشد به كل من يطمح في مشروع للتغيير.

لغة: ورد في المعجم الوسيط تعريف التغيير على النحو التالي:

غير الشيء أي بدله بغيره أو جعله على غير ما كان عليه، و يقال غيرت بيتي. معنى بنيتها بناء غير الذي كان¹.

فقد اختلف العلماء في تعريف التغيير سواء من الجانب النفسي، الاجتماعي أو الإداري بحيث عرفه:

- **سعيد عطيوي:** بالعملية التي تشمل سلوكيات الأفراد و هيكل التنظيم و نظم الأداء و تقييمها و التكنولوجيا و ذلك بغرض التفاعل و التكيف مع البيئة المحيطة. و أن أداة التغيير هي استخدام الإمكانيات البشرية و المادية بفعالية للتحول من واقع معين لآخر منشود أفضل.²

- **علي السلمي:** تحركاً ديناميكياً بإتباع طرق و أساليب مستحدثة ناجمة عن الابتكارات المادية، والفكرية ليجعل بين طياته وعود وأحلام للبعض، وندم وآلام للبعض الآخر، وفق الاستعداد الفني والإنساني. وفي جميع الأحوال نجد أن التغيير ظاهرة يصعب تجنبها، وهو لا يخرج عن كونه استجابة مخططة، أو غير مخططة من قبل المنظمات للضغوط التي يتراكمها التقدم والتطور الفني الملمس وغير الملمس في الماديات والأفكار.³

- التحول الحاصل في صيغ الوظائف أو الهيكل أو العمليات و القرارات و السلوكيات أو في الأفراد أو في التفاعل ما بينهما نتيجة للتحولات في الظواهر المحيطة، فالتحول علاقة ما بين السبب و النتيجة (cause/effect) فيمكن للتغيير أن يكون رد فعل لسلسة من الأحداث الماضية أو رغبة لتحويل الوضع بناء على احتمالات مستقبلية.⁴

- كل تعديل نسبي في أحد الأنظمة الفرعية ملحوظ من قبل الأفراد الذين لديهم علاقة بهذا النظام⁵

¹ محمد بن يوسف التمران العطبيات (ادارة التغيير و التحديات العصرية للمدير) دار الحامد للنشر و التوزيع عمان الأردن، ط 1، 2006، ص 91.

² حضير كاظم حمود (منظمة المعرفة)، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان ،الأردن، ط 1، 2010، ص 238.

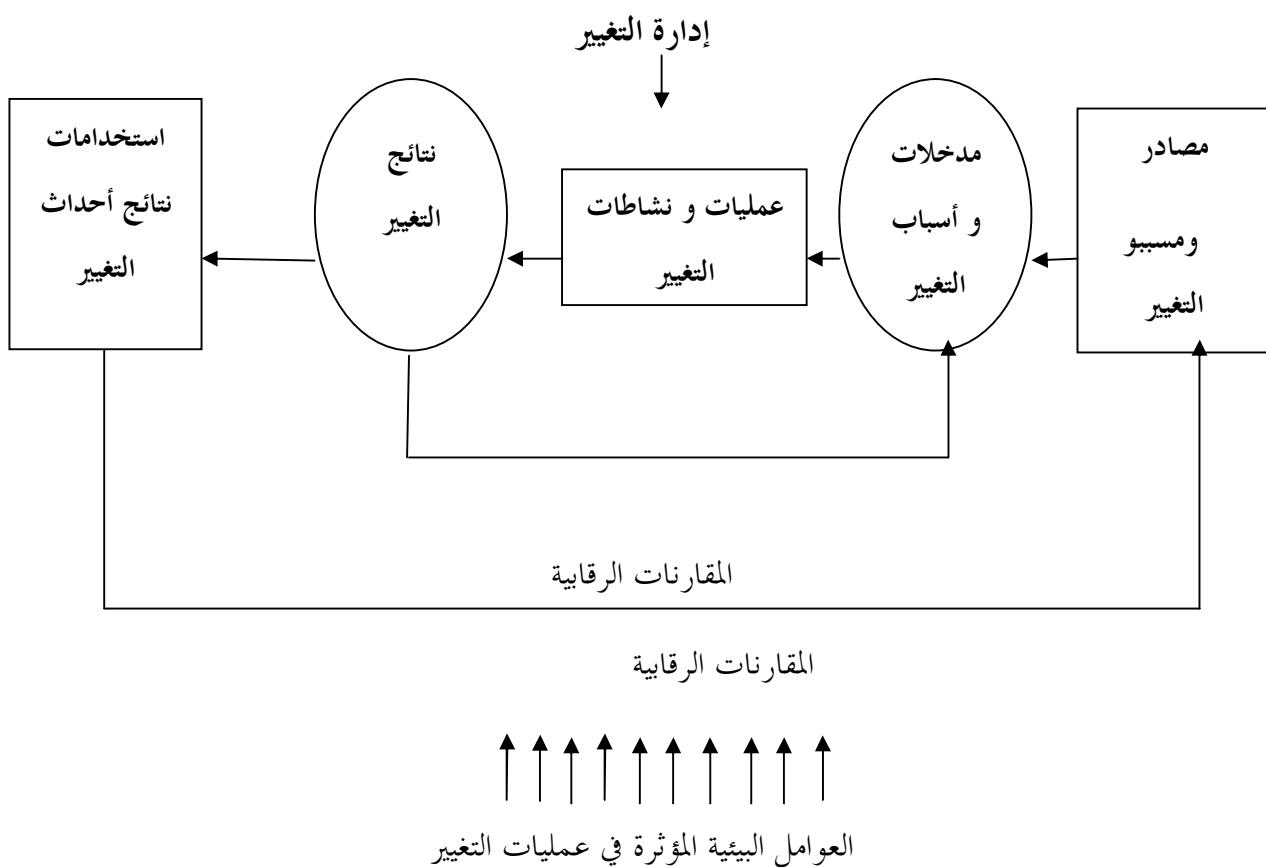
³ سعيد يس عامر (الإدارة و تحديات التغيير) الإرادة للطباعة ، القاهرة مصر، ب ط، 2001، ص 255.

⁴ زيد منير عبو (ادارة التغيير و التطوير)، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط 1، 2007 ، ص 53.

⁵ Pierre Collerette, Gilles Delisle, Richard Perron (Le Changement Organisationnel: Théorie Et pratique), AGMV Marquis Québec Canada 2002, P21.

- التبديل الملموس الذي يمس أجزاء و جوانب عمل المؤسسة فيمكن أن يكون تعديلاً هيكلياً أو في التكنولوجيا المستخدمة أو في ثقافة المؤسسة أو إجراءات و سياسات العمل مما يفرض على المؤسسة التكيف و الاستفادة من فرصه أو المواجهة و التهرب.¹
 - التغيير هو الانتقال من الحاضر إلى المستقبل لا نتيجة التسويات الجزئية ، ولكن بقفرة نوعية تغيد التقدم باعتبار التحسين معياراً لتقييم التغيير.²
- و يوضح الشكل تعريف التغيير كمنظومة متكاملة منفتحة على البيئة

شكل رقم ١.١: عناصر منظومة التغيير



المصدر: فريد النجار،⁴ (التغيير و القيادة و التنمية التنظيمية)، الإسكندرية، ب ط، 2007، ص 54

¹ حسن إبراهيم بلوط (المبادئ و الاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات) دار النهضة العربية، بيروت لبنان، ط 1، 2005، ص 331.

² David Autissier, Jean Michel Moutot (Méthode De Conduite Du Changement : Diagnostic, Accompagnement , Pilotage), Donod, Paris, 2007,P6.

المطلب الثاني : التفرقة ما بين المصطلحات المتلازمة و التغيير

1 - التغيير و التغيير

التغيير ظاهرة طبيعية في حياة المؤسسة يحدث دون تخطيط مسبق تحت تأثير التغيرات البيئية.

أما التغيير فهو موجه و هادف يسعى لتحقيق التكيف البيئي و من هنا يمكن ربط التغيير بالبيئة الخارجية أما التغيير فبالبيئة الداخلية.¹

2- التغيير و التطوير التنظيمي

إن كل من التغيير و التطوير التنظيمي يشتراكان في الهدف ألا و هو زيادة كفاءة و فعالية المنظمة، تحسين قدرة المؤسسة على حل المشاكل و مواجهة المتطلبات البيئية

أما الفرق بينهما فهو أن التغيير يشمل محو الوضع الراهن و إحلال وضع جديد مكانه أما التطوير فهو الإبقاء على الوضع مع القيام بمجموعة من التعديلات. فحسب Gary dessler يعتبر التطوير التنظيمي احد المناهج المتخصصة في إحداث التغيير التنظيمي².

3 - التغيير و الابتكار(الإبداع)

إن كل من مصطلحي التغيير و الابتكار فرضتهما المنافسة المحلية و الخارجية نتيجة لفتح الأسواق حيث تسعى المؤسسات إلى تطوير سلعها و خدماتها أو إلى خلق رغبات جديدة لدى العملاء بابتكار سلع و خدمات جديدة. و بما أن كلا المفهومين يتبع للمؤسسة إمكانية المنافسة في الأسواق فلابد من التفريق ما بينهما.

فالتغيير هو إيجاد بدائل للوضع الراهن أحسن منه سواء بإزالته و تثبيت آخر جديد أو فقط تطويره.

أما الابتكار فهو إنتاج و تقديم أفكار جديدة غير مسبوقة من قبل الغير تفيد في طرح عملية ،سلعة،خدمة جديدة أو في طريقة الإنتاج أو تقديم الخدمات.³

أما حسب Drucker فان الإبداع هو التغيير الذي يسمح بإنشاء بعد جديد للأداء.⁴

¹ زيد منير عبوى (مراجع سبق ذكره)، ص22.

² محدث أبو النصر(أساسيات إدارة الجودة الشاملة)، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة مصر، ط 1، 2008، ص20.

³ زاهر عبد الرحيم عاطف (هندسة المنظمات: الهيكل التنظيمي للمنظمة)، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ب ط، 2009، ص190.

⁴ Olivier Meier Et Al (Gestion Du Changement), DUNOD, Paris, France, 2007, P43.

إن جميع الابتكارات تشير و تستدعي التغيير و لكن التغيير ليس ابتكارا باعتبار انه لا يتطلب أفكارا جديدة، و للابتکار حدود تمثل في المدة الازمة لتعرف الآخرين على ما أحدثته المؤسسة. أما التغيير فهو مستمر يحتاج جهودا تخطيطية مستمرة.

المطلب الثالث : قراءة تاريخية عن التغيير

إن التحولات البيئية قادت للتعديل وفقا لمعيار الزمن في التفكير حول طرق قيادة التغيير فقد تطورت طرق التسيير في المجال الاجتماعي و الاقتصادي على الشكل:¹

التغيير نموذج تنظيمي للنمو: 1950 لواسط 1960

عرفت التغيير بالنمو التنظيمي باعتباره مرادفا لتعظيم الأرباح بناء على دواع داخلية تستهدف النمو القائم على تعزيز التطبيقات التنظيمية و التحسين المستمر لشروط العمل بحيث اتجهت النظريات خلال هذه الفترة نحو الإجابة على التساؤلات التالية:

- * ما الذي يتغير في التنظيم؟
- * ما الذي يجب تغييره حتى يتحقق النجاح؟

التغيير كاستجابة للبيئة: اواسط 1970 إلى 1980

بالنظر للتغيير كتمديد يستدعي استجابة الهياكل للتطورات البيئية فضغوط التغيير لم تعد داخلية و اتجهت نحو الخارج بفعل فتح الأسواق و تزايد المنافسة، فهنا التغيير يكون مفروضا من الظروف البيئية و يحمل بعده سلبيا (الأزمات مثلا) فقد اتجهت النظريات في هذه الفترة نحو البحث عن طرق الاستجابة للعوامل البيئية.

التغيير عملية ديناميكية مستمرة: بداية 1990

وهنا أصبح التغيير عملية ديناميكية معقدة و حتمية لا مفر منها ، يمارس بشكل مستمر في المؤسسة مما يجبرها على تطوير الأنظمة التسييرية بشكل مستمر لتبقى في إطار العولمة و تطور Tic و تزايد المنافسة بحيث حدد Carton ثالث تفسيرات للتغيير الحالي المختلف عن سابقه من خلال معرفة:

- ضغوط الزمن: انخفاض مدة التنفيذ بالاعتماد على Tic التي تسمح بدوران المعلومات بشكل أسرع.

¹ Michel Barabel, Olivier Meier (Manageor: Les Meilleurs Pratiques De Management), Dunod, Paris, 2006, P 387...391.

- الضغوط الاقتصادية و الاجتماعية المتزايدة.
- قوة العولمة.

-التغيير كقدرة للتجديـد: أواسط 1990

أين تتجه المؤسسات للتغيير بناء على قدراتها: نقاط القوة الداخلية و التي تسمح بتشجيع أو تشيط التغيير، هذا التغيير المستقبلي و الذي يؤدي للاهتمام بشكل خاص بدور المدير في إنجاح العملية.

المطلب الرابع: التغيير في المؤسسات تبعاً لتطور نظريات الإدارة

يتغير تسيير المؤسسات بشكل مستمر و هذا راجع إلى التغيرات البيئية، التغيير التكنولوجي و التغيير في مفاهيم الإدارة بشكل عام. فالتغير البيئي نتج عن التغيير في الأوضاع السياسية ، الاجتماعية، السياسية و الثقافية بالإضافة إلى التغيرات التشريعية و تغير أذواق المستهلكين. أما بالنسبة للتكنولوجيا فقد حولت المؤسسات من العمل اليدوي إلى الآلة و بعدها الحواسيب الآلية حين اتجهت تجارة الأعمال نحو التجارة الالكترونية. أما بالنسبة للإدارة فقد تغيرت نظرية و عملياً بحيث استبدلت النظرية الكلاسيكية و السلوكية بالنظرية العامة للنظم، و العمل الفردي بالعمل الجماعي و التنظيمات الأفقية بالتنظيمات الشبكية.

تغير و تطور أنماط تسيير المؤسسات نتيجة لتطور نظريات الإدارة بالشكل التالي:

— نظرت النظرية العلمية و الكلاسيكية للمؤسسة من الزاوية الميكانيكية بحيث ركزت الأولى على رفع الإنتاجية بالاستفادة القصوى من العمال بحيث حددت منهجه منظمة للعمل وفقاً لمفهوم التنظيم العلمي للعمل لفریدیریک تایلور¹، أما النظرية الكلاسيكية فركزت على وضع المبادئ لتأدية العمل بأكثر فعالية من خلال إدخال مفهوم المنطق و العقلانية، إضافة إلى مبادئ إدارية يمكن تطبيقها على الأفراد و المؤسسات و هو ما تطرق له هنري فابول أما أفكار ماكس فيبر فركزت على البروقراتطية ذات التوجه السوسنولوجي.

— ركزت النظرية السلوكية على علاقة الأفراد بالإدارة بحيث أكدت على أن تأخذ الإدارة في الاعتبار سلوك الأفراد داخل المؤسسة من خلال تجاوهم مع مناخ العمل و الذي يعكس تصرفاتهم حسب نتائج دراسات

¹ غول فرات (الوجيز في اقتصاد المؤسسة)، دار الميدونية للنشر و التوزيع، الجزائر، ط 1، 2008، ص 24.

التون مايلو من بحار الماونتن و دراسة التحفيز لفريديريك هوزبرغ¹ حيث كانت نظرة السلوكيين للمؤسسة من الزاوية الديناميكية.

أما النظرية الكمية فقد اتت المؤسسات لاستخدام النماذج الرياضية و بحوث العمليات للتحسين من عملية اتخاذ القرارات بهدف زيادة فعالية و كفاءة المؤسسات وفقاً لأعمال مورجانستارن² ، كما ساعدت مديرى المؤسسات على التنبؤ بالمستقبل كما تمت الاستعانة بالمدخل الكمي في توزيع المهام على الأفراد و اختيار مناطق التوزيع إلا أنها تجاهلت الدور المهم للموارد البشرية لأن الواقع الإداري يتطلب وجود معلومات تساعده المديرين على اتخاذ القرارات و لكن في نفس الوقت أن يتصف صاحب القرار بالحكمة. من أهم النماذج الرياضية حل المشكلات: البرمجة الخطية، مسائل النقل، شبكة بيروت، نظرية المباريات.

-النظرية الكلاسيكية الحديثة روادها: Sloan، Gélinier، Drucker جمعت ما بين الجانبين الكمي و الإنساني بحيث أدت لظهور الإدارة بالأهداف و التي تدعوا إلى توحيد أهداف الأفراد لتصب في هدف المؤسسة³. و تعتبر أكثر النظريات اتجاهها نحو عقلنة الإنتاج و التسيير وهذا ما يجعلها تقترب من المدرسة الكلاسيكية.

نظريّة النظم Chuchlane اعتبرت المؤسسة نظاماً يتكون من أجزاء متفاعلة و متكاملة تعمل لتحقيق هدف محدد فحسب Rosnay يعرف النظام على أنه "مجموعة من العناصر في تفاعل ديناميكي و المبنية على هدف"⁴، إذ تنطوي تحت هذا النظام مجموعة من الأنظمة الفرعية المتأثرة فيما بينها بحيث دعت نظرية النظم لضرورة التنسيق و التفاعل ما بين هذه الأنظمة داخل المؤسسة عن طريق المساهمة الجماعية للأفراد، و من خصائص النظام أن يكون مفتوحاً أو مغلقاً فال الأول يكون في اتصال مباشر مع البيئة أما الثاني فيعمل بمعزل عنها إلا أنه في الواقع لا توجد أنظمة مغلقة لأنه نادراً ما توجد مؤسسات تتمتع بالاكتفاء الذاتي مما يجعلها تتبع مفهوم النظام المفتوح لأجل الصمود و البقاء.⁵

¹ فريد النجار 4(التغيير و القيادة و التنمية التنظيمية محاور الإصلاح الاستراتيجي في القرن 21)، الدار الجامعية، الإسكندرية، ب ط، 2007، ص 70.

² غول فرحات (مراجع سابق ذكره)، ص 32.

³ ناصر دادي عدون (اقتصاد المؤسسة) دار الحمدية العامة، الجزائر، ط 2، 1998 ، ص 208.

⁴ عبد الرزاق بن حبيب (اقتصاد و تسيير المؤسسة) ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 2002، ص 4.

⁵ ناصر دادي عدون (المراجع السابق)، ص 42.

حولت نظرية النظم العلوم الإدارية في تحليلها للمؤسسات من حالة التأكيد إلى عدم التأكيد و تعدد الاحتمالات نتيجة لتفاعل المؤسسة مع بيئتها و الذي يمثل أساس التغيير التنظيمي¹. فالنظام أكثر واقعية في دراسة المؤسسات لأنه يتحرك دائما نحو البحث المتواصل عن البدائل التي تحقق النمو.

فلما زادت حاجة المؤسسات لربط إدارتها بالبيئة التي تنشط فيها زادت الحاجة لاكتشاف أساليب إدارية تسمح بمواكبة التغييرات و كان السبيل في ذلك هو الإدارة الديناميكية المتفاعلة مع مستجدات البيئة و تياراتها

مواضيعها البارزة التالية²:

٧ إدارة امتياز الجودة بحيث تعد إدارة الجودة و الأداء فلسفة ثقافية تتلزم بها المؤسسات لتحقيق التفوق التنافسي و التي تقضي الالتزام من كافة أفراد المؤسسة حيث أن الالتزام بالجودة يقابله التزام إداري للأداء المتميز.

٧ الإدارة المعرفية و تقوم على الاستفادة من معارف و خبرات المؤسسات السابقة في حل المشكلات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات من نفس الطبيعة. فالإدارة المعرفية هي نقل المعرف و التجارب و الممارسات الإدارية الناجحة عبر العالم ففي هذا الصدد ظهرت نظرية «Z» للعالم الياباني William Ouchi و الذي دعا المؤسسات الأمريكية لتبني الممارسات الإدارية اليابانية الناجحة حتى ترفع من فعاليتها مع الحفاظ على القيم الخاصة بها.

٧ إدارة المؤسسات المتعلمة: يعد مفهوم المؤسسة المتعلمة مفهوما إداريا حديثا تطرق له Peter Senge حيث عرفها بالمؤسسة المتابعة و الراسخة للتغيرات الحادثة سواء بداخلها أو في مؤسسات أخرى و من التجارب و الخبرات السابقة من خلال مواردها البشرية، و العاملة باستمرار على تحسين أدائها استنادا على تجاربها السابقة أو تلك التي تحاكي المؤسسات الرائدة و من مبادئها: العمل الجماعي، البحث عن المعلومات و حسن استخدامها، التمكين، المشاركة و القيادة الناجحة.

تحقق إدارة المؤسسات المتعلمة التحسين و النمو و التفوق التنافسي مما يدفع المؤسسات للعمل جاهدة و باستمرار من أجل اكتساب معرفة تنظيمية تمكّنها من الحفاظ على بقائها.

أما بالنسبة لتغيير المؤسسات فسوف نتكلم عن التغيير الحاصل على مستوى الهياكل التنظيمية.

¹ مؤيد سعيد السالم 1 (نظرية المنظمة: الهيكل و التصميم)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ط 2، 2005، ص 32.

² حسن إبراهيم بلوط (مرجع سابق ذكره)، ص 108.

المطلب الخامس: التنظيم الإداري و تغيير المؤسسات

يعرف التنظيم بخلق و إنشاء الهيكلة المناسبة و التي تمكن إدارة المؤسسة من تحقيق أهدافها بحيث يقوم بـ:

– تقسيم العمل و توزيع المهام و المسؤوليات ;

– التنسيق و خلق التكامل بين النشاطات المختلفة ;

– إنشاء العلاقات بين الأفراد و الجموعات و الأقسام ;

– تجميع و توزيع الموارد حسب الحاجة إليها.

أما حسب جاكسون دبورجان فهو "التوزيع الثابت نسبياً لدور العمل و الوسائل الإدارية الذي يولد نطاً من نشاطات العمل المتراكبة و ينبع للمؤسسة تسيير أنشطتها و التنسيق بينها و السيطرة عليها".¹

يعتبر الهيكل التنظيمي الرابط الأساسي ما بين العملية الإدارية و الجهاز التنفيذي لها بحيث تتحدد جودته بمرونته ليناسب التغييرات المستمرة على مستوى: الإستراتيجية، التكنولوجيا و بنية أي هيكلة المؤسسة.

يعرف Mintzberg الهيكل التنظيمي بـ "مجموعة الطرق التي يتم بوجبها تقسيم العمل إلى مهام واضحة و محددة من أجل تحقيق التنسيق بينها".²

أما حسب Stonar فهو الآلية الرسمية التي يتم من خلالها إدارة المؤسسة عبر تحديد خطوط السلطة و الاتصال بين الرؤساء و المرؤوسين.³

يتكون الهيكل التنظيمي حسب Mintzberg من خمسة عناصر: القمة الإستراتيجية، الخط الوسط (الإدارة الوسطى)، الهيكل الفني، الجهاز المساند و مركز التشغيل (المستوى التنفيذي). تبعاً لهذه المكونات يمكن أن تميز بين أنواع المياكل التنظيمية كالتالي:

¹ غول فرات (مراجع سابق ذكره)، ص 61.

² مؤيد سعيد السالم (مراجع سابق ذكره)، ص 143.

³ عبد الوهاب سويسى (المنظمة: التغييرات، الأبعاد، التصميم) دار النجاح للكتاب للنشر و التوزيع، الجزائر ، ب ط، 2009، ص 88.

الميكل التنظيمي البسيط

يتميز بقلة التعقيد و المعيارية تعود فيه السلطة إلى القمة الإستراتيجية أي أن هناك مركزية في اتخاذ القرارات، يجسد المنظمات المسطحة أين يعود القرار للمدير الذي يكون في غالب الأحيان صاحب الملكية، يمتاز بعرونة مرتفعة، يلائم المؤسسات الصغيرة التي تنشط في بيئة شبه ثابتة. يتميز بهرمية منخفضة أي قلة المستويات يتوجه إلى توسيع نطاق الإشراف.¹

الميكل البيروقراطي الآلي

يقوم على مبدأ تايلور و الذي ينص على التنظيم العلمي للعمل أين يكون العمل وفقاً لمواصفات محددة لضمان إمكانية الرقابة و السيطرة و التنسيق، يتميز بالروتينية العالية و مركزية القرارات، يناسب المؤسسات كبيرة و التي تحتاج لدرجة عالية من التخصص لزيادة الإنتاج و الفعالية في أداء الأعمال.²

الميكل البيروقراطي المهني

يقوم أيضاً على أساس المعيارية في العمل و لكن باستقلالية و ، يستدعي مهارات متخصصة في مركز التشغيل توافق احتياجات الأعمال التي يقومون بها و التي تتطلب الخبرة و التخصص، تتركز قوته في مركز التشغيل بالإضافة إلى الجهاز المساند و الذي يقدم كل الدعم لخدمة مركز التشغيل.³

الميكل التقسيمي

يتميز بتقسيم الإدارة الوسطى في المؤسسات إلى وحدات أو أقسام تستقل كل وحدة بمجموعة من الوظائف المتخصصة تجسد البيروقراطية الآلية بحيث تقوم الإدارة العليا بالتنسيق ما بين الوحدات المستقلة و ممارسة الرقابة و السيطرة من خلال تعليم نتائج الأداء عن طريق تقدير المخرجات⁴.

الميكل الغرضي

يعتبر أكثر الميكل تعقيداً و قدرة على حل المشاكل من خلال دمج الخبراء من مختلف التخصصات و تشجيع الإبداع، لا يتميز لا بالتسلسل الهرمي و لا الأقسام الثابتة و لا المعيارية في العمل و لكن بعرونة عالية تمكّن من الاستجابة و التكيف و إمكانية التجديد الذاتي، و التمايز الأفقي العالي لأنّه يضم مجموعة من المهنيين ذوي

¹ مؤيد سعيد السالم 1 (مراجع سابق ذكره)، ص 160.

² عبد الوهاب سويسى (مراجع سابق ذكره)، ص 121.

³ Olivier Meier et Al, Op, Cit, p 106.

⁴ عبد الوهاب سويسى (نفس المرجع و الصفحة سابقاً).

خبرات نادرة، أما التمايز العمودي فهو قليل لأن الحاجة إلى الإشراف تعود إلى المستويات الدنيا نظراً للخبرة العالية للمهنيين¹.

نظراً للتغيرات في بيئه المؤسسة و ما فرضه كل من مفهوم العولمة و المنافسة على المؤسسة من تحديات و قيود و الذي يتطلب الاستجابة السريعة، كل هذا قاد إلى إدخال مفهومين جديدين في التنظيم الإداري ألا و هما الابتكار و التجديد مما أدى بالمؤسسات إلى إدراك أن التحسين المستمر و التفوق التنافسي مبدأً لا بد من أخذهما في الاعتبار عند إعداد الهيكل التنظيمي حيث وجدت الابتكار الهيكلي سبيلاً في دخول بيئه ديناميكية تنافسية فلا توجد هيكلة صحيحة تتناسب كل المؤسسات و إنما يوجد تطوير هيكل يواكب التطور في بيئه المؤسسة و الذي ينقسم بدوره لنوعين: هيكلة فرق العمل، هيكلة الشبكة.

هيكل فرق العمل(المشروع)

تطبق المؤسسات هذا النوع من الهيكلة بهدف إنشاء و باستمرار مشاريع جديدة لحل المشكلات و القضاء على روتينية العمل بحيث يتشكل الفريق من أعضاء متخصصين من كافة الأقسام لديهم معارف و خبرات يملكون داخل الفريق يمارسون جميع مهام و نشاطات المشاريع متنقلين بينها لا بين الأقسام بحيث تنتهي مسؤولية المجموعة بانتهاء المهمة، اذ يتضمن هذا النوع من التنظيم التنسيق و التفاهم بين أفراد الفرق.²

الميكل الشبكي(المصفوفة)

يتم الجمع في هذه الهيكلة ما بين الهيكل البيروقراطي و فرق العمل³، إذ تقوم هذه الهيكلة على استخدام تقنيات المعلومات و الاتصال لربط المؤسسة بحيث تعمل المؤسسات من خلال التحالفات الإستراتيجية و علاقات العمل التعاقدية بهدف تخفيض تكاليف توظيف جميع الخبرات.

إن التغيرات المستمرة التي طرأت على المؤسسات أدت لنشوء أصناف جديدة للهيكلات التنظيمية منها:

- إعادة الهيكلة Restructuring
- التحريم الهيكلي Downsizing
- التصحيح الهيكلي Rightsizing
- إعادة الهندسة Reengineering

¹ عبد الرزاق بن حبيب (مراجع سابق ذكره)، ص 84.

² حسن إبراهيم بلوط (مراجع سابق ذكره)، ص 316.

³ ناصر دادي عدون (مراجع سابق ذكره)، ص 212.

والتي أضافت للعملية الإدارية مجموعة من العناصر الجديدة: تكنولوجيا المعلومات، إعادة تصميم العمليات، أنظمة سلاسل القيمة.

المطلب السادس: المقارب النظرية للتغيير

- 1- العلاج النفسي للتغيير بحيث تقتضي إدارة التغيير الالتزام بالتفاعل ما بين العقل، العضوية و المجتمع بحيث تكون العلاجات نفسية، حيوية و اجتماعية¹، بالتعامل مع التغيير عن طريق بناء العلاقات الاجتماعية و تدريب الأفراد على التغيير لتنمية المهارات السلوكية في التعامل مع التغيير.
- 2- منطق التغيير القائم على بناء صورة في المستقبل يجب بلوغها و ذلك بالتحطيط إلى التغيير و تحديد أهدافه و إعداد الموارد و القدرات اللازمة لإحداثه.
- 3- تصميم إستراتيجية التغيير من خلال التحليل الاستراتيجي وفقا لنموذج swot إذ يمثل هذا المدخل احد الأدوات الشائعة الاستخدام في مجال التحليل البيئي بشقيه الخارجي و الداخلي ، و الذي يمهد لمرحلة الاختيار الاستراتيجي إذ يعمل على إيجاد العلاقة بين الفرص و التهديدات و نواحي القوة و الضعف في المؤسسة². يظهر في شكل نموذج تخططي يطبق في الحالات البسيطة التي تسمح باستخراج معلومات كمية. و في الحالات المعقدة، فإنه يسمح بتكوين تخطيط سريع للواقع بشكل سهل و مفهوم ، قابل للبث يمكن التعبير عنه في المنظمة . بالإضافة إلى تحديد قوائم المراجعة و الميزانيات التقديرية و البرامج و الخطط التشغيلية.
- 4- التفكير وفقا لمنظور النظام و الذي يأخذ في الاعتبار كافة أجزاء المؤسسة كأنظمة فرعية مجتمعة لتحقيق هدف التغيير بحيث يفيد التحليل التنظيمي في المؤسسات في تفسير مستوى التغيرات الحاصلة ، أسبابها و التنبؤ بتطورها المستقبلية. إذ يتحرك النظام باتجاه معاكس حالات التلاشي بالاعتماد على التغذية الراجعة و التي تضمن القيام بالعمل بطريقة صحيحة لتحقيق هدف النظام³.
- 5- مفهوم التنمية التنظيمية و تنمية الأفراد فمفهوم التنمية حسب كل من Carl Gordon Allport و Rogers مرادفا لمفهوم النمو الناتج من التحول البيولوجي للأفراد و التنظيمات⁴ . باعتبار المؤسسة كائنًا حيًا تولد و تنمو و تحتاج إلى موارد لتمكن من البقاء و هذا ما يجعل للمؤسسة دورة حياة تتغير خلالها و

¹ فريد النجار4(مرجع سبق ذكره)، ص 64.

² زكريا الدوري، نجم العزاوي، بلال حلف السكارنة، شفيق شاكر العملة، محمد عبد القادر(وظائف و عمليات منظمات الأعمال)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة العربية، 2010، ص 221.

³ مؤيد سعيد السالم 1 (مرجع سبق ذكره)، ص 39.

⁴Jacques Rhéaume(Changement) Sous La Direction De : Barus-Michel (J.), Enriquez (E.), Lévy (A.), Vocabulaire De Psychosociologie, Références Et Positions, Paris, Ères, 2002,P67.

هذا التغيير يمكن التبعي به وفقا لمراحل مرتبة بشكل منطقي: مرحلة التأسيس، التجميع، الترسيم و السيطرة، توسيع الهيكل التنظيمي، التدهور.

فالمهدف من تبني منظور دورة حياة المؤسسة هو إدراك أن المؤسسة ليست بكيان ثابت وإنما تتطور و تتغير باستمرار حسب النظرية التطورية والتي ترجع للدراسات الداروينية و تحويلها للعلوم الاجتماعية من قبل Campbell¹ و الذي حدد تطور المؤسسات وفقا للمراحل التالية:

- التغيير و يشير لمبدأ الديناميكية الذي يقود إلى التطور ;
- الاختيار و الذي يشير إلى أبعاد التغيير ;
- الضبط و التثبيت و يشير لتنفيذ التغيير المتفق عليه بعد الاختيار.

فحسب أعمال Winter و Nelson من خلال كتابهما An Evolutionary Theory Of Economic Change تشير النظرية التطورية إلى أن المؤسسة مكونة من مجموعة من الأفراد المختلفين سلوكيا، بحيث يرتبط السلوك الفردي و ينشأ من تفاعلات الأفراد داخل التنظيم نتيجة العملية التعليمية التي تؤدي إلى التغيير في شخصياتهم وفقا لمراحل تطورية: الثقة، الاعتمادية، المبادرة ، الجدية، المثابرة، المروءة، العلاقات الحميمة و احترام الذات².

6- النظرية الموقفية (La Théorie De Contingence)

ظهرت هذه النظرية في بداية السبعينيات بعد النظرية: الكلاسيكية، السلوكية و الكمية محاولة التوفيق ما بين الممارسات الإدارية و المواقف التي تواجهها المؤسسة و التي تمثل تحديا بالنسبة لمديريها ، فحسب هذه النظرية لابد لهم من القيام بعملية التشخيص لوضعية المؤسسة و تحليل المشكلات التي تعترضها محاولة في ذلك استغلال الفرص التي تسمح بتقدیم الحلول لهذه المشاكل(المواقف). فالمدير المعاصر هو من يعمل بالتفكير الموقفي أي العمل بالسلوك المناسب للموقف الذي يواجهه و الذي بدوره يحدد فاعلية السلوك المنتهج.

يفرض التفكير الموقفي على العملية الإدارية (تخطيط، تنظيم، قيادة و رقابة) الأخذ في الحسبان التغييرات البيئية و التي تقود إلى تحديات تواجه المؤسسات. فالإدارة الحديثة تقوم على تحليل المواقف و اعتماد مبادئ التكيف من بينها: الهياكل التنظيمية و الأساليب العلمية و التي تتناسب مع موقف المؤسسة³.

¹ Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, P62.

² Giovanni Dosi ‘Sidney G. Winter (Interprétation Evolutionniste Du Changement Economique Une Etude Comparative), Revue Economique — Vol. 54, N° 2, Mars 2003, P 389.

³ حسن إبراهيم بلوط (مرجع سبق ذكره)، ص105.

إن عملية بناء الهيكل التنظيمي ترتبط بمجموعة من العوامل: الحجم و تاريخ إنشاء المؤسسة، التكنولوجيا المعتمدة و التغيرات البيئية، لأنه كلما كان حجم المؤسسة كبيراً كانت هيكلتها متقدمة، أما فيما يخص التكنولوجيا فقد أشارت Woodward إلى أنه كلما تطورت التكنولوجيا تتجه الهيكلة نحو المهارة المهنية، أما عن التغيرات البيئية فقد طرق كل من Lawrence Lorsch, Stalker و Burns إلى العلاقة ما بين الهيكلة و درجة الثبات البيئي¹. فالنظرية الموقفية تعرف بـ "الحل المناسب يأتي عن طريق تحليل الموقف أو الظرف بجميع أبعاده و عناصره".

المبحث الثاني: التغيير التنظيمي

المطلب الأول: تعريف التغيير التنظيمي

يقصد بالتغيير التنظيمي إيجاد منظمة أكثر سرعة و تماسكاً، كفاءة و فعالية، شفافية و استدامة.

حسب أعمال hafsi fabi يمكن تعريف التغيير التنظيمي بالتحول الجذري أو التدرججي للهيكل و الكفاءات و الذي يشمل عملية التطوير التنظيمي².

"الجهد المتواصل لتحسين قدرة المؤسسة على حل المشاكل و التجديد في عملياتها بإحداث تطوير شامل للمناخ السائد في المنظمة"³.

أما علي السلمي، فيعرف التغيير التنظيمي بـ: "إحداث تعديلات في أهداف وسياسات الإدارة، أو في أي عنصر من عناصر العمل، مستهدفة أحد أمرين هما: ملائمة أوضاع المنظمة وأساليب عمل الإدارة ونشاطها مع تغيرات وأوضاع جديدة في المناخ المحيط بها، وذلك بغرض إحداث تناسق وتوافق بين المنظمة وبين الظروف البيئية التي يعمل فيها. أو استحداث أوضاع إدارية وأساليب تنظيمية وأوجه نشاط جديدة تحقق للمنظمة سبقاً عن غيرها من المنظمات، وتتوفر له وبالتالي ميزة نسبية تمكّنه من الحصول على مكاسب وعوائد أكبر".⁴

¹ عبد الرزاق بن حبيب، (مراجع سابق ذكره) ص 86.

² Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 386.

³ زيد منير عبوى، (مراجع سابق ذكره) ص 21.

⁴ علي السلمي (تطور الفكر التنظيمي)، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة، ط ، ص 256.

ما سبق نستنتج أن التغيير في المنظمة أو التغيير التنظيمي هو عملية تحسين وتطوير وإدخال تعديلات على كل ما يخص المنظمات من أهداف، سياسات وعناصر العمل بغرض استحداث أوضاع داخلية تحقق الانسجام والتوافق بينها وبين الأوضاع الخارجية قصد اكتساب ميزة تنافسية والتفوق على المنظمات الأخرى.

المطلب الثاني: دواعي التغيير

حسب Mills فان الحاجة إلى التغيير تعود بالدرجة الأولى إلى العولمة و ما صاحبها من تغيير في بيئه المؤسسة و الذي اجبر قادتها على تحويل تفكيرهم من المحلية إلى العالمية و التي يظهر تأثيرها على عدة مستويات: أولها المنافسة و التي تضع مجموعة من المؤسسات المختلفة من مناطق متعددة في نفس السوق¹.

يستدعي إحداث التغيير و تفيذه تفاعل عدة قوى داخلية و أخرى خارجية يمكن إيجادها كالتالي:

القوى الخارجية المحفزة على التغيير²:

- طلبات الزبائن.
- التغير السريع في التكنولوجيا المستخدمة.
- التغيرات السياسية و القانونية.
- التغيرات في القيم الاجتماعية القائمة و التي أدت إلى تحول نمط الحياة من مرتكز على الترعة الفردية إلى مرتكز على الترعة الجماعية.
- الفروق و التهديدات الناجمة من التنبؤ حول مستقبل المؤسسة.

القوى الداخلية المحركة لإحداث التغيير³:

- التغير في الآلات و المنتجات و خطوط الإنتاج.
- التغير في هيكل العمالة، و الوظائف، و علاقات العمل.

¹ حسن محمد احمد محمد مختار (الادارة الإستراتيجية: المفاهيم و النماذج)، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، مصر، ب ط، 2009، ص 296.

² Jean Brilman(Les Meilleurs Pratiques De Management) Editions D'organisations, Paris France, Quatrième Edition, 2003, P422.

³ راهر عبد الرحيم عاطف، (مرجع سبق ذكره) ص 191.

- التغيير في أساليب و إجراءات العمل مثل ما يقود إليه التأكيد على الجودة كاستخدام الخرائط الإحصائية والأسس الجبرية التي تقود إلى تحسين الإنتاجية.
- التغيير في الأسلوب الإداري من تخطيط و تنظيم و تنسيق و توجيه و رقابة.
- التغيير في علاقات السلطة و المسؤولية.
- تتدنى الأرباح الذي يعود إلى الرغبة في التطوير و التحسين و الارتفاع. مستوى الأداء و التغيير لا يكون فقط عند وجود مشكلة فعلاً وإنما بمجرد الشعور بالخلل و توقع المشاكل تلتها المؤسسة للتحفيز مما يستدعي منها التشخيص و التحليل الدائم لوضعيتها.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف التغيير

أولاً: أهميته

تبعد أهمية التغيير من كونه مواكبة وتكييف مستمر مع التحولات البيئية سواء كانت داخلية تبع من داخل التنظيم أي من مبادرات الأفراد أو من الخارجية أي تفرضه العوامل: الاقتصادية، السياسية، التكنولوجية، الاجتماعية أو الثقافية من خلال التعديلات المتواصلة و التي تساعده في التحول من وضعية راهنة نحو أخرى أكثر تقدماً.

بالنسبة للعمال:

- تنامي تطلعات الأفراد نحو التنمية الشخصية بشغل وظائف تفوق مهاراتهم و التي تؤدي لبذل المزيد من الجهد و التخلص من الأعمال الروتينية.
- العمل ضمن فرق لتنمية روح الجماعة و تحويل الكفاءات الفردية إلى جماعية و وبالتالي تحويل المعرفة الكامنة إلى معلنة.

بالنسبة للعملاء:

تحقيق أفضل إشباع للرغبات المتعددة بدون عيوب خلال فترة جد قصيرة بتواجد دائم و بالكميات المطلوبة¹ من خلال توجه المؤسسات نحو تحقيق رضا العميل و الذي أصبح يشكل نواة الدورة الاقتصادية.

¹ محمد بن يوسف النمران العطيات، (مرجع سبق ذكره) ص 64.

بالنسبة للمؤسسة:

- إن التغيير تحسين في الكم و النوع لحالات المؤسسة¹ بكسر حالة الجمود التي تعيشها و التخلص عن الأعمال الروتينية و التوجه نحو الإبداع.

ثانياً: أهدافه

هدف العملية التغييرية لبلوغ غايتين رئيسيتين² وهما:

✓ الانتقال من الواقع الحالي لآخر مستقبلي بتجاوزه نتيجة للتطورات المتسرعة للمتغيرات البيئية و التكيف مع الوضع الجديد لأن المواجهة وعدم إحداث التغيير يسير بالمؤسسة نحو العجز إلا أن التكيف و التأقلم ليسا بالأمرتين الهينتين وهذا يتوقف على قدرة المؤسسة في تحديد أهدافها من التجديد.

✓ تحديد مسار أو اتجاه التغيير نظرا لما يحمله هذا المفهوم فهو نافذة المستقبل للمشرق للمؤسسة أو نافذة الظلام الذي سوف تدخله فيتمكن أن يكون المسار التغييري موجها نحو المنافسة بتطوير المؤسسة لمنتجاتها لتحقيق التميز، أو زيادة البحوث و تشجيع الإبداع.

بما أن التغيير هادف فيجب أن يكون مخاططا وفقا لبرامج تحديد المهام و المسؤوليات و الميزانيات التقديرية و التي تحدد التكاليف و العوائد المتوقعة من التغيير³، و نماذج يمكن القياس عليها و معايير على أساسها تقاس النتائج و يتميز التغيير المخطط بالخصائص التالية: قابل للقياس، محدد المدفء، له أسباب، تفاؤلي، من الممكن مقارنته، يتم في جميع المستويات (قومي، قطاعي، تنظيمي، الأفراد).

و بما انه هادف فهو أيضا متعدد الأبعاد فيمكن أن يكون: ظرفيا أو مستمرا، ذا مرحلة وحيدة أو متعدد المراحل، رد فعل أو مبادرة، يسعى للمنافسة أو التميز.

¹ زيد منير عبوى، (مرجع سبق ذكره) ص 27.

² حسن إبراهيم بلوط، (مرجع سبق ذكره)، ص 332، 333.

³ فريد النجار (مرجع سبق ذكره)، ص 55.

المطلب الرابع: تصنیفات التغيير

توجد للتغيير عدة أنواع و ذلك تبعاً للمعيار المستخدم في التصنيف:**الشموليّة**، موضوع التغيير، السرعة، التخطيط.

1 - التغيير الشامل و الجزئي

يحدد MINTZBERG مستويين للتغيير¹ الماكرو و الميكرو إذ يعود الاهتمام بهما لسبعين أو لھما التنسيق ما بين المستويين. بما يشكل الرؤيا حول العوامل المختلفة التي يحمل عليها التغيير أما الثاني فيمثل الارتباط ما بين الكل و الجزء فكل تغيير جزئي يؤثر على إستراتيجية المؤسسة. فالتغيير الشامل يمس المؤسسة بكل أبعادها بحيث يمتد إلى التوجهات الإستراتيجية للمؤسسة بأثر مختلف على كافة أصحاب المصلحة أما التغيير الجزئي فيقتصر على قطاع أو مجال واحد كتغيير الآلات أو أسلوب العمل إلا أنه يمكن أن يحدث نوعاً من الخلل داخل المؤسسة باعتبارها نظاماً كلياً فان التغيير في أحد الأنظمة يؤثر على الأخرى مما يقلل من فعالية التغيير و في مثال ذلك: التغيير في طريقة الإنتاج يستدعي تغيير الآلات و تدريب الأفراد.

2 - التغيير المادي و التغيير المعنوي

وفقاً لموضوع التغيير نميز بين التغيير المادي و الذي يشمل هيكل المنظمة أو التكنولوجيا المستخدمة و التغيير المعنوي و الذي يشمل السلوك النفسي و الاجتماعي للأفراد.²

3 - التغيير السريع و التغيير التدريجي

أما حسب السرعة فنميز بين التغيير السريع و البطيء فالأخير يرتبط بطبيعة الظروف التي تعيشها المنظمة ففي حالة الأزمة تلجأ إليه و لكن تبقى نتائجه غير مضمونة أما الثاني فالرغم من انه بطيء إلا انه يبقى أكثر رسوحاً و فعالية من سابقه³.

4 - التغيير المخطط و غير المخطط

يمكن تعريف التغيير المخطط بالمصمم مسبقاً و المنفذ بطريقة منتظمة و مدروسة لحل المشاكل أو سد

¹ Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 393.

² خضير كاظم حمود (مرجع سابق ذكره)، ص 244

³ زيد منير عبو (مرجع سابق ذكره)، ص 29

الفجوات التي يمكن أن تظهر بين أداء المؤسسة الفعلي و المتوقع أو استثمار فرص تم إغفالها¹. مما يتطلب الاستعداد الإداري المسبق و القدرة على تحديد المشاكل بشكل منظم. أما التغيير غير المخطط فهو الذي يحدث بشكل مفاجئ و سريع كنتيجة للتزاعات بين الأفراد و تقسيم العمل حيث يتم تنفيذه مباشرة دون مراعاة النتائج.

المطلب الخامس: مجالات التغيير

إن عملية التغيير ما هي إلا نتاج الاستجابة للمتطلبات البيئية سواء في شكل مبادرة فردية أو ردة فعل فيمكن أن يشمل الأنظمة وحدها أو الأفراد وحدهم أحياناً و أحياناً أخرى الأفراد و الأنظمة معاً فهذه العملية تطرأ على:

- إستراتيجية المؤسسة

و يشمل إما الإستراتيجية الكلية للمؤسسة كالتغيير في الأهداف المسطرة مثل التوجه نحو أسواق جديدة أو تقديم منتجات جديدة، الاستراتيجيات الفرعية أو الوظيفية بمعنى ما يتعلق بقرارات المؤسسة المتعلقة بتخصيص الموارد².

- الأنشطة والأعمال

أين تم إضافة أعمال جديدة أو التخلّي عن بعض الأعمال أو دمج بعض الأنشطة مع أخرى³.

- الموارد المادية و التكنولوجيا المستخدمة

و تعني الوسائل المستخدمة في العملية التحويلية للمدخلات إلى مخرجات بما في ذلك الأتمتة، أما ابرز تغيير تكنولوجي فيخصص تكنولوجيا المعلومات و التي شجعت المؤسسات على الإبداع و الابتكار من خلال التحصيل المعلوماتي.⁴

¹ حسن إبراهيم بلوط (مرجع سبق ذكره)، ص 335.

² كستنة محمد (مواقع متعددة في إدارة الأعمال) غرناطة للنشر والتوزيع، ط 1، 2009، ص 105.

³ رضا السيد (قياس و تطوير أداء المؤسسات العربية) الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة مصر، ط 1، 2007، ص 59.

⁴ مدحت أبو النصر (مرجع سبق ذكره)، ص 33.

- سياسات و طرق و إجراءات العمل

بإلغاء السياسات القائمة و إدخال أخرى جديدة أو تعديلها و تبسيط إجراءات العمل لتحقيق السرعة في الأداء¹.

- الميكل التنظيمي

يكون التغيير الهيكلبي ناتجاً للتغيير في إستراتيجية المؤسسة بإعادة تصميم الوظائف و تقسيم العمل أو التعديل في آليات التنسيق و نماذج الاتصال و السلطة أو في حال اندماج المؤسسة مع مؤسسة أخرى أو توسيع نطاق الإشراف للتحول نحو الهيكلة المسطحة.²

- العنصر البشري

يأخذ التغيير هنا شكل الزيادة أو النقصان إما باستقطاب عماله جديدة أو تسریح و فصل بعض الأفراد أو تنمية المهارات من خلال البرامج التدريبية. أو يتوجه التغيير نحو ثقافة الأفراد بالتغيير في سلوكياتهم لتنمية قدراتهم الإبداعية و تطويرها³ و استثمارها في الحالات: الإستراتيجية، الإنتاجية، التنافسية و حثهم على العمل الجماعي ضمن فرق تضم أفراد من مختلف التخصصات يتمتعون بمهارات مختلفة و في مثال ذلك أسلوب التطوير أو التنظيم المؤسسي و الذي تقوم من خلاله الإدارة بتكوين جماعات عمل قادرة على حل مشاكل العمل و التجديد في آلياته على أساس التعاون الإداري و التشارك في الصالحيات ما بين الرؤساء و المرؤوسين.

- القيادة

تمثل فرصة تغيير القيادة مناسبة لتغيير القيم السائدة و فرض قيم جديدة وذلك في ظل رؤيا جديدة تعزز اعتقاد العاملين في قدرتها على القيادة من خلال ما تتمتع به من نفوذ يمكن التأثير به على الأفراد من أجل زيادة التجاوب مع التغيير⁴.

¹ زيد منير عبوى (مراجع سابق ذكره)، ص 39.

² سعيد يس عامر (مراجع سابق ذكره)، ص 205.

³ حسن إبراهيم بلوط (مراجع سابق ذكره)، ص 343.

⁴ محمد قاسم القرموطي (نظريّة المنظمة و التنظيم)، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ط 3، 2008، ص 384.

- الثقافة التنظيمية

تستلزم عملية تغيير الثقافة التنظيمية تفكيرك و تحليل عناصر الثقافة السائدة في التنظيم و تحديد حجم الفجوة الواجب تقليلها ما بين الثقافة السائدة و الثقافة المطلوبة¹.

المطلب السادس: عناصر عملية التغيير

تقوم عملية التغيير على خمس مقومات أساسية حتى يحدث التغيير بشكل صحيح و غياب أي منها يؤدي لعدم حدوث العملية بالشكل المطلوب و هي: الرؤيا، المهارات، الموارد، خطة العمل².

إن إحداث التغيير يتطلب تخطيطا مسبقا من قبل وكيل التغيير بالمساعدة مع مكاتب استشارية أو متخصصين و خبراء³ لإعطاء تقويم للعملية إذا كانت ستنجح أم لا بحيث تكون العملية التغييرية من ست عناصر و هي:

ال موضوع: أي الموضوع الذي يتناوله التغيير.

المغير: من يدعو لضرورة التغيير و يقوم بقيادة العملية.

مؤيد التغيير: من يقدم الدعم و المساعدة لإنجاح العملية.

المحايد: الذي لا يبدأ رأي لا الموافقة و التأييد و لا الرفض و المعارضه.

المقاوم: من يرفض العملية و يقاومها بالتشويش و السعي لإفشالها.

مقاومة المقاومة: و هي العملية التي يقوم من خلالها قادة التغيير بالقضاء على المقاومة⁴.

كما تقتضي العملية التغييرية مجموعة من المبادئ كالتالي⁵:

- التدرج في إجراء التغيير.
- معرفة تكلفة التغيير مقابل تكلفة عدم إجرائه.
- معالجة ردود الأفعال و اكتشاف أعراض ما بعد التغيير.
- الاستعانة بجهات خارجية لتسهيل عملية التغيير و القبول بها.

¹ زكريا الدوري، نجم العزاوي، بلاط خلف السكارنة، شفيق شاكر العملة، محمد عبد القادر (مراجع سبق ذكره)، ص 44.

² محدث أبو النصر (مراجع سبق ذكره)، ص 28.

³ زاهر عبد الرحيم عاطف (مراجع سبق ذكره)، ص 192.

⁴ محمد بن يوسف النمران العطبيات (مراجع سبق ذكره)، ص 100.

⁵ حسن إبراهيم بلوط (مراجع سبق ذكره)، ص 337، 338.

أما فيما يخص السلطة فقد حدد Griener ¹ ثلاث مبادئ :

- **مبدأ السلطة من جانب واحد:** و يقوم هذا المبدأ على القوة الرسمية التي تعزى إلى المسؤولين باعتبارهم الوحيدين الذين لديهم الحق في اقتراح التغيير.
- **مبدأ مشاركة المؤرّوسين في السلطة:** و يقوم على أساس أن للمرؤوسين الحق في المشاركة في اتخاذ القرارات و بالتالي تجنب مشورتهم عند القيام بعملية التغيير و خصوصا إذا كانوا ذوي كفاءات و مهارات عالية.
- **مبدأ تفويض السلطة:** و يقوم على تفويض السلطة للمرؤوسين لأجل المشاركة في التخطيط لعملية التغيير من الإعداد إلى غاية التطبيق.

المبحث الثالث: إدارة التغيير

المطلب الأول: تعريف إدارة التغيير

يمكن تعريف إدارة التغيير بأنها فلسفة لإدارة المؤسسة تتضمن التدخل المخطط في أحد أو بعض جوانب أو أوضاع المنظمة لتغييرها بهدف زيادة فاعليتها و تحقيق التوافق المرغوب مع مبررات هذا التغيير ².

هي تحرك الإدارة لمواجهة الوضع الجديد بإعادة ترتيب الأمور حتى تستفيد من العوامل الإيجابية للتغيير و تتجنب عوامله السلبية فهي تعبر عن كيفية استخدام أفضل الطرق فعالية لإحداث التغيير ³.

إدارة التغيير هي قبول التحول من وضع التوازن نحو وضع آخر سعيا في ذلك للتحكم في مراحل التحول ⁴.

تعبر إدارة التغيير عن كيفية استخدام أفضل الطرق اقتصادا وفعالية لإحداث التغيير بقصد خدمة الأهداف المنشودة بدقة على المدى القصير والمدى البعيد للاضطلاع بالمسؤوليات التي تملّيه أبعاد التغيير الفعال والذي

¹ محمد بن يوسف النمران العطبيات (مراجع سابق ذكره)، ص 102، 103.

² رضا السيد (مراجع سابق ذكره)، ص 54.

³ زاهر عبد الرحيم عاطف (مراجع سابق ذكره)، ص 189.

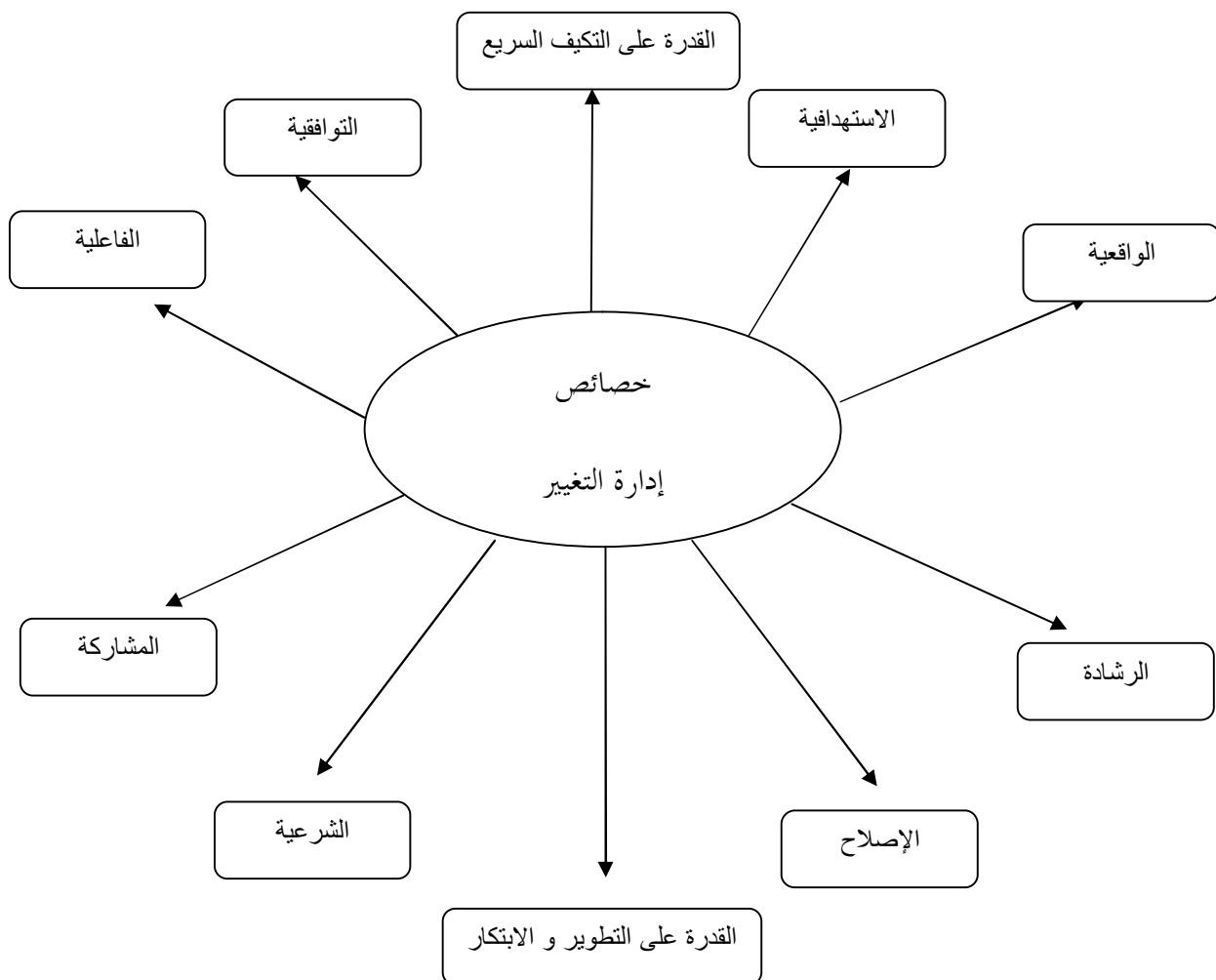
⁴ Gérard Monpin (Conduire Le Changement : Du Diagnostic A L'action, Du Pourquoi Au Comment), 2008, P 5

يعتبر ضرورة حتمية قس كافة العاملين بالمنظمة¹.

تعرف إدارة التغيير بسلسلة الأنشطة التي تحقق التغيير المرغوب بحيث تتمكن المؤسسة من التحرك كوحدة واحدة لإدراك الاتجاهات البيئية المعقّدة لتكون مؤسسة مرنّة قادرة على مواكبة التغييرات المستمرة.

تتميز إدارة التغيير بمجموعة من الخصائص حسب ما يوضحه الشكل:

الشكل رقم 2.1 : خصائص إدارة التغيير



المصدر: زيد منير عبوبي (ادارة التغيير و التطوير)، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ط1، 2007، ص 22

¹ سعيد يس عامر (مراجع سابق ذكره)، ص 51.

المطلب الثاني: إدارة التغيير في المؤسسات

تحتختلف استراتيجيات المؤسسات في التعامل مع التغيير باختلاف طبيعة نشاطها و بيئتها أعمالها بحيث تتميز المؤسسات القادرة على التكيف مع التغيير¹ بـ:

- Ø مرونة التنظيم؛
- Ø الأفكار الجديدة الداعية إلى التغيير والخطط البديلة التي تسمح بالتكيف معه؛
- Ø المعرفة و المهارات الإدارية للأفراد بالإضافة إلى المهارات القيادية للرؤساء و المشرفين؛
- Ø توفر برامج التحكم في التكاليف و أنظمة المعلومات التي تسمح برصد كافة احتمالات التغيير الممكنة .

بحيث تعامل هذه المؤسسات مع التغيير وفقاً لثلاث برامج²:

- Ø توقع و التنبؤ بالتغيير بتحديد طبيعته و القوى التي يمكن أن تؤثر فيه و من بينها قوى المقاومة التي ينتجهها الأفراد؛
- Ø توجيه التغيير و تبنيه من قبل المستويات المختلفة للإدارة؛
- Ø إشراك كافة أفراد المؤسسة في العملية التغييرية.

أما عن التقنيات الخاصة بإدارة التغيير فتتمثل في:

- Ø البحوث التنظيمية التجريبية و ترتكز على التطبيق العملي للمفاهيم النظرية لإدارة التغيير داخل البيئة المحلية أي اختبارها في المشاريع المصغرة.
- Ø الإبداع في دراسة المشاريع مما يساعد المدراء على تحليل العلاقات الحقيقة للمشاكل و طبيعة التغيرات مما يجعلهم أكثر قدرة على مقارنة المشاكل التي يواجهونها مع تلك المماثلة في المؤسسات الأخرى،
- Ø التطور العلمي لسلوك الباحثين و الذي أدى إلى تطوير تقنيات التغيير مثل: تقنية التعلم الاجتماعي، تغير العلاقة بين أعضاء الفريق و بين المجموعات في المؤسسة.
- Ø التطور في نظريات الإدارة القائد إلى التطوير في تقنيات إحداث التغيير في المؤسسات مثل: الإدارة بالأهداف، الإدارة بالتجوال، الإدارة بالثقة.

¹ سعيد يس عامر (المرجع السابق)، ص 206.

² محمد بن يوسف النمران العطيات (مراجع سابق ذكره)، ص 68.

المطلب الثالث: استراتيجيات التغيير

إن حدوث العملية التغييرية يرتبط بالتحطيط له وفقا لإستراتيجية ينفذها المعنيون بالتغيير بالاعتماد على المناقشة و الحوار مع الأطراف المطالبين به لجذبهم لعملية التنفيذ. ابرز هذه الاستراتيجيات:

1. إستراتيجية البراعة القيادية

و تستخدم في الحالات الطبيعية للمؤسسة أين يبادر القائد بطرح فكرة مفادها التغيير من اجل هدف ناتج عن طموحاته الشخصية أو متعلق بمستقبل المؤسسة وفقا لتوقعاته¹.

2. إستراتيجية القوة والصد:

و تقوم على استخدام السلطة والأساليب الترغيبية لإحداث التغيير²، بحيث يقوم المبادر بالتغيير باستخدام نفوذه و سلطته لإرغام الأفراد على التنفيذ تحت التهديد بالعقاب أو يستغل طموحاتهم و نقاط ضعفهم بتلبية رغباتهم عن طريق التحفيز لتنفيذ العملية.

تعمل إستراتيجية القوة والصد وفقا لطريقتين ألا و هما:

نـ الاستخدام المباشر للقوة بالأمر بالتنفيذ باستخدام بالسلطة أو استخدام النفوذ مع بعض التحفيزات أو التهديدات.

نـ استخدام التلاعب السياسي غير المباشر عن طريق التفاوض و السيطرة على الموارد.

إلا أن فعالية هذه الإستراتيجية يمكن حصرها في شقين:

- سرعة التنفيذ من قبل الأفراد نتيجة الأساليب الترغيبية و الترهيبية.
- فشل الإستراتيجية في المدى الطويل ونتائجها تبقى ظرفية و مؤقتة.

3. إستراتيجية الإقناع

تقوم هذه الإستراتيجية على استخدام العقلانية و المنطق لإقناع الأفراد بضرورة التغيير بتقديم كافة المعلومات الدالة على رفض الواقع الحالي و توضيح المدف من العملية التغييرية و منافعها للمؤسسة و الأفراد³. و من مزايا

¹ محمد بن يوسف النمران العطيات(مرجع سبق ذكره)، ص 26.

² حسن إبراهيم بلوط(مرجع سبق ذكره)، ص 352.

³ زيد منير عبو(مرجع سبق ذكره)، ص 32.

هذه الإستراتيجية اقتناع الأفراد بالتغيير و الالتزام بتنفيذها و العمل على بحاجه إضافة إلى الثقة و المصداقية في قيادة التغيير.

4. إستراتيجية التشارك في القوة

و تقوم على مشاركة أفراد المؤسسة للإدارة العليا في تحديد الأهداف و البديل الممكنة لتحقيقها وفقا لما هو متاح للمؤسسة من موارد و إمكانات و التي على أساسها يتم اكتشاف المشاكل و الصعوبات التي تستدعي إجراءات تغييرية¹، فهذه الإستراتيجية تحتاج لفترة زمنية من أجل المناقشة و التعاون و لكنها تبقى نافعة لما تتحققه من التزام قوي من قبل الأفراد بالإضافة إلى تثقيفهم نتائجا للمشاركة و التمكين و الإشراف.

المطلب الرابع: مراحل التغيير

يشير كل من Patterson و Conner إلى أن نجاح العملية التغييرية يتوقف على اتفاق الأطراف الثلاثة التالية²:

- دعاه التغيير أي من يملكون سلطة المبادرة للتغيير و عادة ما يكونوا مدراء أو قادة المؤسسات.
- ممثل التغيير أي المسؤولين على إحداث تغيير.
- المستهدفين من التغيير و هم من يجب عليهم تغيير سلوكهم أو طريقة عملهم استجابة للوضع الجديد.

بما أن التغيير عملية انتقالية من الوضع الحالي إلى وضع مستقبلي مرغوب فانه يمر بمجموعة من المراحل باعتباره عملية طويلة ومعقدة تضم ثلات مراحل أساسية: التحضير للتغيير، الالتزام و التنفيذ، تثبيت التغيير و جعله عملية مستمرة³ ولتوسيع هذه المراحل سوف نتطرق إلى نماذج كل من Lippit ، Kurt Lewin ، Ivancevich. و Westly و Watson .

فحسب Kurt Lewin يمر التغيير بثلاث مراحل: الإذابة، التغيير و التجميد⁴

¹حضر كاظم حمود(مراجع سابق ذكره)، ص 259

² Jean Brilman, Op, Cit, P 425.

³ Aurélien Boutaud (Ecologie De la sensibilisation aux changements de comportement), Le Centre Ressources Prospectives du Grand Lyon, décembre, 2009., p7.

⁴ Pierre Collerette, Gilles Delisle, Richard Perron, Op, Cit, p22.

مرحلة الإذابة:

تهدف هذه المرحلة إلى شد انتباه المديرين وأعضاء المنظمة إلى ضرورة الحاجة إلى التغيير بتوضيح المشاكل التي تعوق تقدمهم في العمل ومشاكل التكيف مع البيئة¹. وتعد هذه المرحلة مهمة جداً، بحيث تلعب دوراً كبيراً في نجاح عملية التغيير وكثيراً ما تفشل محاولات وجهود التغيير نتيجة إهمال أو إغفال هذه المرحلة.

مرحلة التغيير:

وفي هذه المرحلة يتم اختيار بعض الأساليب والإجراءات التي يمكن استخدامها لجعل التغيير موضع التنفيذ، بإدخال التعديلات المناسبة في وحدات المؤسسة حسب ما تقتضيه العملية سواء: الواجبات أو المهام أو التقنيات أو التكنولوجيا أو الأفراد أو في الهيكل التنظيمي².

مرحلة التجميد:

وتعني هذه المرحلة محاولة المؤسسة بناء درجة عالية من الالتزام نحو الوضع الجديد، بحيث تهدف إلى تثبيت التغيير واستقراره بتو吉يه مسار الأداء و العمل وفقاً للطرق الجديدة³.

إلا أن ما يلاحظ من نموذج Kurt Lewin انه يوصي بثبيت التغيير ولكن هذا المفهوم لا يتلاءم مع المؤسسات المعاصرة والتي تميز بيئتها الديناميكية مما يجعل التغيير يتطلب نموذجاً متعدد المراحل في شكل حلقة تعلم باستمرار.

لقد قام كل من Lippit و Westly و Watson و Kurt Lewin بتعديل نموذج Kurt Lewin و إدخال إضافات عليه بحيث أصبحت مراحل التغيير حسب رأيهم كالتالي:

- إثبات الحاجة للتغيير.
- الدخول في علاقة تعاقدية لإحداث التغيير.
- العمل على إدخال التغيير عن طريق التشخيص و دراسة البدائل.
- ثبيت التغيير.
- إنهاء العلاقة التعاقدية.

¹ أحمد ماهر (الإدارة:المبادئ والمهارات). شركة الحلال للطباعة، ب ط ، 2003-2004، ص 634.

² إسماعيل محمد السيد(الإدارة الإستراتيجية)، المكتب العربي الحديث، ب ط ، 1999 ، ص 352.

³ محمد قاسم القربي(مرجع سبق ذكره)، ص 339.

ما يلاحظ على هذا النموذج أهمية بناء العلاقة التعاقدية ما بين المعينين بالغير و الاستشاريين لضمان تشخيص سليم و نجاح العملية¹.

اما حسب نموذج Ivancevich فان التغيير يتم وفقاً لسبع مراحل كال التالي²:

- التعرف على القوى الداخلية و الخارجية التي تدعو إلى التغيير.
 - الاعتراف بضرورة الحاجة إلى التغيير.
 - تشخيص و تحديد المشكلة الواجب معالجتها بالتغيير.
 - تطوير بدائل التغيير سواء من خلال تغيير الأفراد، البناء التنظيمي أو التكنولوجيا المستخدمة.
 - تقييم إمكانات و موارد المؤسسة المتاحة و التي تسمح باختيار البديل المناسب.
 - التغلب على مقاومة التغيير.
 - تنفيذ التغيير و متابعته من خلال معرفة :توقيت إحداث التغيير، نطاق التغيير. و توفر المعلومات اللازمة و المفيدة لأجل الرقابة العلاجية.

المطلب الخامس: أساليب التغيير

لأحداث التغيير يمكن استخدام أحد الأسلوبين:

١- الأسلوب التقليدي: *Réactif*:

تقوم هنا إدارة المؤسسة بالاستجابة إلى التغيير بعد حدوثه في شكل الدفاع أو رد الفعل للتخفيف من الآثار السلبية التي يمكن أن ينتجها التغيير بإصلاح الأنظمة حتى تواكب الوضع الجديد بحيث لا يمكنها الاستفادة من الفرص التي يتتيحها التغيير.³

٢- الأسلوب الحديث (أسلوب التنقّيـ)

و تقوم هنا إدارة المؤسسة بتوقع و التنبؤ بالتغيير و الإعداد المسبق للتعامل معه عن طريق التخطيط المسبق للاستفادة من فرصه و تحذيب تحدياته و ذلك بتشخيص الوضع القائم و مقارنته مع المرغوب للاستثمار في نقاط

¹ محمد بن يوسف النمران العطبيات (مراجع سبق ذكره)، ص 109.

² حسين الحريم (إدارة المنظمات). دار الحامد للنشر والتوزيع، ب ط، 2003، ص 286.

³ زاهر عبد الرحيم عاطف (مراجعة سبق ذكره)، ص 189.

قدرة المؤسسة و تحسين نقاط الضعف بحثاً عن الفرصة التي تحقق أعلى العوائد حتى تحافظ المؤسسة على بقائها¹.

إلا أن استخدام أسلوب التنبؤ في المؤسسات يتطلب نظام معلومات استراتيجي يتيح لها إمكانية الحصول على البيانات و المؤشرات الدالة على التغيير ثم معالجتها و تحويلها إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات حول ما يمكنها القيام به سواء الاستعداد لإحداث التغيير إذا كانت عوائده و منافعه أكبر من نفقاته أو تجنبه إذا توقع له نتائج سلبية على المؤسسة.

المطلب السادس: القياس في إدارة التغيير

يتم قياس نتائج التغيير وفقاً لأربعة أساليب و هي :القياس، المشاهدات، التجارب، الحالات العملية². بحيث يمكن استخدام كل هذه الطرق في عملية تغيير واحدة أو البعض منها إذ تعتمد التجربة على الاختبار السليم لما سوف تتم تجربته، و الرقابة و المعالجة السليمة للمتغيرات و قياس الفروق بينها، أما طريقة المشاهدة فتستدعي الوصف الدقيق للمتغيرات بناء على الملاحظة المادفة، أما القياس فيعتمد على تحديد الفروق السلوكية ما بين الأفراد و أنواع هذه الفروق. كما تستخدم آلات التصوير في بعض الأحيان لقياس درجات التغيير مما يبرز الدور المهم للتكنولوجيا في التأثير على سلوك الأفراد و الإدارة داخل و خارج المؤسسات.

المبحث الرابع: قيادة التغيير

المطلب الأول: مسؤولية إحداث التغيير

تسند مسؤولية إحداث التغيير في غالب الأحيان إلى القائد و ذلك تبعاً لنمط القيادة المتبوع:سلطوي، بيريocratic، ديمقراطي...³ ، فيعتبر المبادر إلى التغيير و المخطط له و المسئول عن تحديد و معرفة الأجزاء التي تستدعي التغيير في المؤسسة و ما هي ردود الأفعال تجاهه لمعرفته ل نقاط الضعف في إدارته و الواجب تغييرها. يبدأ التغيير من رؤيا القائد التي ينطلق منها و التي تمثل طريقه في الوصول إلى المستقبل⁴ ، كما تسهل عملية التغيير بتزويد أصحاب القرار بالمعلومات اللازمة و المستخدمة كمدخلات للعملية التغييرية.

¹ خليل محمد حسن الشمامع (مبادئ الإدارة مع التركيز على إدارة الأعمال)، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،الأردن، ط5، 2007، ص 219.

² فريد النجار (مراجع سابق ذكره)، ص 61.

³ فريد النجار (المراجع السابق)، ص 60.

⁴ حسن إبراهيم بلوط (مراجع سابق ذكره)، ص 337.

يحتاج التغيير إلى قيادة و دعم من قبل الإدارة العليا فهي المسئولة عن التخطيط و وضع الخطط البديلة فهي تقود عملية التغيير من خلال التسويق له، تطوير معايير أداء يتم التقييم على أساسها، الاستفادة من التجارب الناجحة للوحدات أو الفروع الأخرى. بالإضافة إلى أهمية الاستعانة باستشاري خارجي للتطوير التنظيمي و الذي يمثل الدور الحيادي و الموضوعي في إحداث العملية¹.

إلا أن المستفيد الأول من إحداث التغيير المألف إلى التنمية الاقتصادية هم الأفراد سواء كانوا سكان المجتمع أو عمال المؤسسات² من خلال التحسين في الأوضاع الاجتماعية أو الوظيفية في الأجلين الطويل و القصير بعد القضاء على سلبيات الوضع القائم و التحسين في السلوك و العلاقات و تعديل الميكل التنظيمية.

المطلب الثاني: التعريف بقيادة التغيير

إن المؤسسات في حاجة إلى إحداث تغييرات تنظيمية تمكنها من الاستجابة و التكيف مع تعدد و تحول المتغيرات البيئية الداخلية و الخارجية مما يتطلب الاستعانة بمدراء قياديين يتمتعون بالنظرية الإستراتيجية و خيال يمكنهم من التنبؤ بما سوف تكون عليه المؤسسة بعد تنفيذ التغيير³.

إن الشروع في العملية التغييرية يتوقف على القيادة الإدارية فالقائد التغييري هو المبادر لإحداثها و بالتالي هو مستعد لتحمل كل المخاطر التي تحملها عملية فكلما كان التغيير شاملاً كانت المخاطرة أكبر و بحاجه يتوقف على درجة تقبل الأفراد و دعمهم له.

تعرف القيادة بالقدرة على التأثير في سلوك الأفراد و تحديد الاتجاهات و الأهداف و دفع العمال لإحداث التغيير الإيجابي و تحقيق الفعالية. بحيث توضح ما هو مطلوب من تغييرات و تعمل الإدارة على تنفيذها، هذا يعني تلازم كل من الإدارة و القيادة لتحقيق الفعالية التنظيمية⁴.

¹ محمد قاسم القربيوني (مراجع سابق ذكره)، ص 345.

² زكريا الدوري، نجم العزاوي، بلاط حلف السكارنة، شفيق شاكر العملة، محمد عبد القادر (مراجع سابق ذكره)، ص 52.

³ زيد منير عبو (مراجع سابق ذكره)، ص 82.

⁴ عبد الوهاب سوسي (مراجع سابق ذكره)، ص 75.

أما قيادة التغيير فهي مجموع المعرف الفنية، الطرق و التقنيات و الوسائل موضع التنفيذ لمتابعة تحولات المؤسسة و الوصول بشكل سريع لنتائج ملموسة.¹

إن قيادة التغيير ضرورة حتمية تفيد في تحقيق البقاء للمؤسسات لأها المسئولة عن إجراء التغييرات التي تدفع بالمؤسسات نحو النمو أما القائد التغييري فيشجع الأفراد بتحريك سلوكهم نحو المبادرة إلى التغيير فالقيادة التغييرية تحتوي على المهام التالية²:

1- تحديد الحاجة إلى التغيير بعد القيام بعملية التشخيص المتضمن العناصر التالية: الثقافية، الإستراتيجية، الاقتصادية، التنظيمية، التقنية.

2- تحديد هدف التغيير حسب الوضع المرغوب.

3- إعداد رؤيا مشتركة و إستراتيجية أو إستراتيجيات التي تأخذ في الاعتبار العوامل المستهدفة و الوسائل و الموارد الالزامـة.

4- التعريف بمشروع التغيير لدى كافة الأطراف المعنية.

5- ضمان تنفيذ مخطط العملية بمشاركة كافة الأفراد و إدارة التحول إلى الوضع المرغوب أي التركيز على تغيير تشاركي مبدع.

6- المتابعة و الرقابة على كافة مراحل العملية التغييرية لقياس النتائج المتوصل إليها.

7- الإعلان عن النتائج الحقيقة و الفروع مع ما هو متوقع لاستدراك النقصان.

المطلب الثالث: القيادة الإستراتيجية للتغيير

وهي القيادة التي تسعى لتوفير القدرات المادية و البشرية من أجل إحداث التغيير استراتيجياً أي على مستوى رسالة المؤسسة أو طرح طرق جديدة للعمل لأن هذا التغيير لا يحدث إلا في وجود قيادات تسعى دائماً لاستشراف المستقبل بناء على التحليل الدقيق للماضي³، بحيث تمثل عناصر القيادة الإستراتيجية فيما يلي:

¹ Olivier Meier et Al, Op, Cit, p 217.

² علاء محمد سيد قنديل (القيادة الإدارية و إدارة الابتكار)، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان الأردن، ط 1، 2010، ص 194.

³ فريد النجار (مراجع سبق ذكره)، ص 89.

- Ø تحديد الرؤيا و الرسالة ;
- Ø التخيل و التفكير في أساليب جديدة للعمل ;
- Ø اختبار الأفكار من حيث المبدأ مع الزملاء ;
- Ø إجراء التجارب ;
- Ø قياس نقاط القوة و نقاط الضعف ;
- Ø التطبيقات العملية للنتائج .

المطلب الرابع: نماذج قيادة التغيير

يمكن لقائد المؤسسة أن يصبح قائداً للتغيير إذا تمكن من التعرف على أهداف الأفراد و توحيدها لتصب في هدف المؤسسة من خلال تنمية روح الفريق و المشاركة في القرارات و دعم الديمقراطية. تتلخص نماذج قيادة التغيير في :

أولاً: التغيير من القمة إلى القاعدة

تكون هنا المبادرة إلى التغيير من الإدارة العليا لأجل التحسين في أداء المؤسسة بالتركيز على الاستثمارات التي ترفع من القيمة الاقتصادية للمؤسسة¹. يدعم هذا التغيير نظرية القيمة الاقتصادية التغييرية و التي تدعى قادة المؤسسات للدخول في استثمارات اقتصادية محفزة و إدخال تغييراً إدارية جديدة على نظام المؤسسة في شكل: إعادة الهيكلة الإدارية Restructuring ، تحریم المؤسسة Downsizing و التي تؤدي إلى تحسين الأداء.

ثانياً: التغيير من أسفل إلى أعلى

و هنا تكون المبادرة إلى التغيير من داخل الوسط التنظيمي من عدد من المديرين من مختلف الأقسام الإدارية بدعم و تشجيع الأفراد العاملين بحيث يقوم على الإبداع و المبادرات الفردية التي تسعى إلى تحسين الأوضاع العملية و العلاقات الاجتماعية و التي تقود إلى تحسين الأداء، يدعم هذا التغيير نظرية المؤسسة التغييرية² و التي تدعو إلى تعظيم قدرات الأداء بالتركيز على ثقافة المؤسسة و تطوير الموارد البشرية بمشاركة في القرارات. بالإضافة إلى الدور المهم لمدير الإدارة الوسطى في الرابط ما بين مثلي التغيير أي الدعاة إليه و المكلفين بتنفيذ هذه التوفيق ما بين رؤيا المؤسسة و المعارف التشغيلية.³

¹ حسن إبراهيم بلوط (مرجع سبق ذكره)، ص 351.

² حسن إبراهيم بلوط (نفس المرجع و الصفحة سابقاً).

³ Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 423.

ثالثاً: التغيير من القمة إلى القاعدة إلى القمة

يتحقق هذا النموذج مزايا المودجين السابقين إذ يقوم على الاتصال متعدد الاتجاهات في المؤسسة و الذي يجمع بين كل الأفراد في المستوى الواحد و المستويات المختلفة للتنظيم، بحيث يضمن العلاقات الاجتماعية في التنظيم أما عن التغيير فيتم طرح الفكرة من الإدارة العليا و عرضها و توضيحها للعمال في المستويات الدنيا لمناقشتها و إبداء الآراء للاتفاق على بديل مشترك أو أن تطرح اقتراحات الأفراد على الإدارة العليا لمناقشتها و الخروج بقرار نهائي يكون في صالح الكل في المؤسسة.¹

المبحث الخامس: مقاومة التغيير

المطلب الأول: وجهات النظر حول التغيير

مع أن الكثير من القادة الإداريين يعرفون آثار التغيير في التطور و التنمية و يضعون مخططات لتغيير الهياكل التنظيمية لتحقيق كفاءة أكبر إلا أنهم لا يطبقونه و يتخذون منه موقفا سلبيا و بدونوعي يقاومون فكره التغيير منهم في ذلك مثل الشخص العادي فهم يعتبرونه حالة أزمة لما يحمله من خواص و مخاطر.

و منهم من يؤمن بان التغيير يجب أن يحدث عندما تكون منافعه أكبر من تكلفته ولكن الواقع لا يبقى صحيحا في كافة الحالات و يقود إلى وجهي نظر:

الأولى: أن التغيير يمكن أن يحدث تحت تأثير و نفوذ أصحاب المصلحة الذين يتوقعون منافع منه و المنافع و التكاليف ليست واضحة أو محددة في كل الحالات.

أما الثانية: أن التغيير ليس بعملية ديناميكية تحدث كلما كانت منافعه لعدد كبير من الناس تفوق تكلفته.

بعض الكتاب أمثال FINK و TADDEO يشرحون التغيير وفقا لأربع مراحل²:

- التهديد الذي يغمر الوضع القائم و يقود للخوف و التوتر ;

- التراجع و التهرب من الواقع و محاولة الإبقاء على الوضع ;

- إدراك و تقبل الواقع يمثل الخطاط و مرارة ;

¹ فريد النجار (مراجع سابق ذكره)، ص 91.

² Jean Brilman, Op, Cit, p 426.

- إعادة تنظيم هيكل و تجرب جديدة و بالتالي التكيف مع الوضع.

"ففي دراسة أجرتها كلية إدارة الأعمال في جامعة هارفارد سنة 1975 لمناقشة مشكلات التغيير كانت محصلة الدراسة أن: الرغبة في التغيير يجب أن لا تكون مجرد تسلط على الفكر بل ينبغي أن تكون من فلسفة النمو التي تغذى مقدرة الإنسان و خياله لزيادة حيوية الأعمال"¹.

و لا ريب في انه يمكن تحقيق نتائج أكثر جدية لو كانت النظرة إلى التغيير كتحدد لا كتهديد، وهذا من شأنه المساعدة في تنفيذ التغيير لدى كل من يطلب منهم التعاون لإجراءات سواء كانوا عاملين أو متعاملين معه مما يولد الشعور بالثقة والأمل بأن يكون التغيير أكبر فائدة لمن يقوم به.

المطلب الثاني: العوائق و المشاكل المرتبطة بالتغيير

إن العوائق المعتادة و المألوفة التي تواجه العملية التغييرية تشمل بالدرجة الأولى المدة الزمنية لأن ضغوط النتائج في المدى القصير و الزمن غير الكافي لإحداث العملية يتزامنان و يظهران خطرا واحدا يرافق التغيير.²

- تزامن التغييرات:

كل تغيير ينتج عنه زيادة أعباء العمل و القلق حول إيجاد حلول التأقلم مما يجعل الأفراد أمام عدة تغييرات متزامنة تقتضي التسخير بطريقة مستمرة ومتلازمة.

- التغييرات المتضاعفة و المتناقضة في بعض الأحيان:

إن المؤسسة تعيش عددا متزايدا من المشاريع الإبداعية المستمرة استجابة للضغوط البيئية مما يجعلها في وضعية تهديد نتيجة لتضاعف التغييرات داخل المؤسسة من تبعثر القوى و ضعفها نتيجة لتناقض استجابة الأفراد غير القادرين على تقديم الاقتراحات الجديدة بشكل سريع.

- التغييرات السريعة و المتكررة

تجد المؤسسة نفسها أمام تغييرات كثيرة ناتجة عن التطور في تكنولوجيا الإعلام و الاتصال مما يدفعها للتعديل في هيكلها و طرق عملها و الذي يطرح التساؤل حول عمل الأفراد، فهي تواجه صعوبة مسيرة التغيير إما بالحاجة إلى الوقت أو عدم القدرة على تنفيذه.

¹ محمد بن يوسف النمران العطيات (مراجع سابق ذكره)، ص 89.

² Jean Brilman, Op, Cit, p 427.

- التطور نحو التغييرات التوسعية

إن التغييرات تتوجه لتكون جذرية و عميقه فحسب hafsi:¹ عمق التغيير يتحدد بالتعديلات المطبقة وبال التالي إدراك الأفراد، عمل المنظمة و الأدوار المتقلدة" و في مثال ذلك عمليات الاكتساب و التكامل.

- التغيير معقد

يشمل التغيير ثلاث مجالات مختلفة ولكن مترابطة: الأفراد، الجماعات، التنظيم . فال الأول يستدعي معرفة الجهود الواجب بذلها للتحكم في الطرق الجديدة باعتبار تحديد فقدان الميزات أما الثاني فيأخذ في الاعتبار ردود الأفعال البيئية لمعرفة ما إذا كان التغيير مقبولا و توجيه السلوك نحو الاستجابة أما الثالث فيتعلق بتطور المؤسسة و أنظمتها . هذه الأبعاد الثلاثة تضفي التعقيد على العملية ما يوضح المعدل المنخفض لنجاح تسيير التغيير.²

المطلب الثالث: طبيعة المقاومة

يواجه القادة صعوبة إدارة و تنفيذ التغيير حتى و لو كان في صالح المؤسسة لأن القيام بأي عملية للتغيير سوا فيما يخص الأفراد أو الأنظمة يتوقف بالدرجة الأولى على قبول الأفراد لها و التعاون و المشاركة في إنجاحها، لذلك لابد لقادة التغيير مراعاة مدى تأثر الأفراد بهذه العملية و ما هو رد فعلهم تجاهها. لأن الأفراد لا يقبلون إلا التغييرات المبررة بناء على شرعيتها و المعرفة حسب Suchman بالقبول العام و الوحدة المشكلة داخل التنظيم الاجتماعي المكون من قيم و اعتقادات الأفراد.³

يمكن تعريف مقاومة التغيير بامتناع و رفض الأفراد الامتثال إلى إحداث التغيير رغبة في المحافظة على وضعياتهم و وظائفهم³ إذ يعتبر ذلك سلوكا طبيعيا يعود لعدم الاقتناع بفكرة التغيير. فيمكن للمقاومة أن تكون من داخل التنظيم من طرف الأفراد العاملين، أو من خارجه يمثلها أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع المؤسسة و يستفيدون من خدماتها، سرية و عندها تكون أسباب المقاومة شخصية، علنية و عندها تكون المقاومة جماعية بعد الاتفاق على الامتناع و خلق أسباب للرفض في شكل إضرابات أو انخفاض معدل الإنتاج أو القيام بعمليات التحرير⁴.

¹ Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 405.

² Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 424.

³ زيد منير عبوى (مراجع سابق ذكره)، ص 42.

⁴ Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 407.

تعود مقاومة التغيير لجملة من الأسباب يمكن عرضها كالتالي¹:

- الخوف من المجهول أي المخاطر التي يحملها المستقبل : كالاعتقاد بأنه سيترتب على التغيير الاستغناء عن بعض الوظائف بسبب استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- عدم إدراك نواحي القصور في الوضع الحالي و نواحي القوة و مزايا الوضع الجديد و الإحساس بعدم منطقية التغيير.
- تهديد المصالح الشخصية للأفراد كفقدان وظائفهم أو نفوذهم و سلطتهم أو المزايا التي يحصلون عليها.
- تغيير محتوى الوظيفة و القيام بأعباء وظيفية جديدة.
- التخوف من تلاشي العلاقات الاجتماعية بين الأفراد بسبب التغيير.
- التوقيت غير المناسب بتغير ظروف العمل و فترات الدوام.
- التغيير في المعتقدات و القيم السائدة و التعديل الثقافي.

و مقاومة التغيير لا تكون سلبية في جميع الأحوال فيمكن أن تكون ايجابية إذا كانت عوائده لا تغطي تكاليفه المادية و المعنوية و سلبية في حال ما إذا كانت نتائجه في صالح المؤسسة. تمثل ايجابيات المقاومة في²:

- إجبار إدارة المنظمة على توضيح أهداف التغيير و وسائله و آثاره بشكل أفضل.
- الكشف عن عدم فعالية عمليات الاتصال و بالتالي نقل غير جيد للمعلومات.
- التحليل الدقيق للنتائج المباشرة و غير المباشرة المرتقبة من التغيير.
- الكشف عن الضغوطات في عملية معالجة المشكلات و اتخاذ القرارات في المؤسسة.

أما عن العوامل التي تزيد من مقاومة التغيير فهي كالتالي:

يمكن إجمال هذه العوامل في النقاط التالية³:

- ـ فرض التغيير على الأفراد و الجماعات و هذا يكون مثيراً للمعارضة لأنهم يرون أنه تهديداً لمرآكلهم عكس التغيير الذي يتم بناء على طلبهم حيث يتظرون إلى من يقوم بالتغيير بأنه يعمل لصالحهم.
- ـ التنظيم غير الرسمي و دوره المهم في تقوية المقاومة حيث يعتمد إلى إثارة الشكوك في نوايا الإدارة و إبراز الاحتمالات السلبية المترتبة على التغيير.

¹ سعيد يس عامر (مراجع سابق ذكره)، ص 210.

² زيد منير عبوبي (مراجع سابق ذكره)، ص 43.

³ رضا السيد (مراجع سابق ذكره)، ص 100، 101.

لتتشكل رأي جماعي ضد التغيير حيث أن المقاومة الجماعية للتغيير أقوى من مقاومة الأفراد لأن تأثير التغيير على الجماعات أكبر من تأثيره على الأفراد.

المطلب الرابع: التغلب على مقاومة التغيير

بعد أن يتعرف قادة التغيير على أسباب المقاومة و يدرسونها فإنه يستعملون بعض الأساليب للتحفيظ أو إلغاء المقاومة و إقناع الأفراد بضرورة التغيير و الفوائد المرتقبة منه للمؤسسة و وبالتالي للأفراد، أهم هذه الأساليب:

التنقيف و الاتصال

يمكن هذا الأسلوب من زيادة الرغبة لدى العاملين في إحداث التغيير بعد اقتناعهم بضرورته بحيث يأخذ عدة أشكال إما المناقشة الفردية، أو توزيع التقارير. يتم استخدام هذا الأسلوب في حال قصور المعلومات حول الهدف من التغيير و دواعيه و ما هي آثاره السلبية و الإيجابية عن طريق المناقشة الجماعية للمشاكل التي تواجهها المؤسسة و مقتراحات حلها مع توضيح نتائج العملية التغييرية الإيجابية و السلبية حتى يكسب المبادر إلى التغيير ثقة الأفراد¹.

المشاركة و الإدماج

تتمثل في مشاركة الأفراد في عملية التغيير من بدايتها و ذلك بإقناعهم بأهمية التغيير بالنسبة لهم و أن نجاحه يتوقف عليهم مما يزيد من بذل الجهود و الالتزام بكافة التعليمات لأن غالبية الأفراد يهتمون بأي عملية تؤثر فيهم و يرغبون في المشاركة فيها².

التسهيل و الدعم

تسهيل و دعم مراحل التغيير بإعلان خطواته و المسئول عن تنفيذها مع منح فترة للتأقلم تقوم حينها المؤسسة بتنظيم التدريبات اللازمة لترويدهم بالمهارات الجديدة بالإضافة إلى تقديم التحفيز³ و الدعم المادي و المعنوي لتنفيذ التغيير.

¹ حسن محمد احمد محمد مختار (مراجع سبق ذكره)، ص 302.

² محمد بن يوسف النمران العطبيات (مراجع سبق ذكره)، ص 115.

³ محمد قاسم القربي (مراجع سبق ذكره)، ص 343.

التفاوض و الاتفاق

يتم من خلال هذا الأسلوب لتفاوض و تبادل وجهات النظر ما بين دعاة التغيير و مقاوميه¹.

الاستغلال و اختيار الأعضاء

باختيار أحد العاملين للإشراف و المصادقة على عملية التغيير فهذا الأسلوب أكثر سرعة و اقل تكلفة إلا انه يسبب مشاكل في المدى البعيد بعد شعور العاملين بأنهم استغلوا².

السلطة و الإكراه

حينها يتم إجبار العاملين على تنفيذ التغيير باستخدام التهديدات السرية و المعلنة كفقدان الوظائف أو الفصل بحيث تلجم المؤسسة لهذا الأسلوب عندما تكون الحاجة إلى التغيير ملحّة و تقتضي تنفيذه بأكثر سرعة إلا انه يخلف آثاراً سلبية تمثل في استياء العاملين من قائد التغيير³.

اختيار الوقت المناسب لتطبيق التغيير

و يتم اختيار هذا الوقت بناء على دراسة واعية لكل المتغيرات المحيطة و التوافق بينها و بين المؤسسة و العاملين بها⁴.

¹ حسن إبراهيم بلوط (مراجع سبق ذكره)، ص 348.

² زيد منير عبوبي (مراجع سبق ذكره)، ص 44.

³ حسن محمد احمد محمد مختار (مراجع سبق ذكره)، ص 303.

⁴ علاء محمد سيد قنديل (مراجع سبق ذكره)، ص 193.

المبحث السادس: التغيير التنظيمي و المواقبي ذات الصلة به

المطلب الأول: الثقافة التنظيمية و التغيير

أولاً: مفهوم الثقافة التنظيمية

تتعدد التعريفات لمفهوم الثقافة التنظيمية لتشمل مجموع القيم الأساسية التي تتبناها المؤسسة، والفلسفة التي تحكم سياساتها تجاه العاملين والعملاء، وطرق إنجاز المهام، والافتراضات والمعتقدات التي يلتف حولها أعضاء التنظيم.

من بين تعريف الثقافة التنظيمية أنها: "مجموع الایديولوجيات والفلسفات والقيم والمعتقدات والافتراضات والاتجاهات المشتركة وأنمط التوقعات التي تميز الأفراد في تنظيم ما".

يعرفها Edgard Schein مجموع المسلمات الأساسية للأفراد و التي يدركونها من خلال التعلم و تجارب المشكلات التي سبقت مواجهتها حتى يتحقق التأقلم الخارجي و التكامل الداخلي ليعمل الجميع بطريقة مرضية¹ .. فحسب Schein تستجيب الثقافة التنظيمية لنوعين من المشاكل لضمان استمرارية المؤسسة :

- استجابة المؤسسة للمتطلبات البيئية و بالتالي استمرارية التنظيم
- إنشاء و استمرارية علاقات العمل الفعالة ما بين أعضاء المؤسسة

و بالتالي فإن الثقافة التنظيمية تسمح بمواجهة عدم التأكيد و الت Cedad البيئي و الاستجابة الفعالة لتكامل الأفراد.

ثانياً: إدارة الثقافات

إن قوة المؤسسات تقاس حاليا بدرجة التأثير في الأفراد لتغيير عادتهم و سلوكهم فإذا كان التأثير على الثقافات يعني القدرة على التغيير في الثقافة حتى تتلاطم و التغيرات البيئية ذلك لأن الإدارة تحولت من :التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة إلى: التخطيط، التنظيم، التوجيه، الرقابة بالإضافة إلى تغيير الثقافة. إلا أن التغيير الثقافي يستلزم وقتا طويلا و يواجه مقاومة عنيفة و بالخصوص إذا كانت قوية و راسخة في أذهان العاملين لأنها تقود إلى التمييز في الأداء و في بعض الأحيان إلى وضعيات سيئة على عكس الأنظمة الثقافية الداعمة للتغيير و التي تركز على التعديل في الاستراتيجيات و السياسات بما يخدم علاقة المؤسسة بيئتها².

¹ Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 121.

² Jean Brilman, Op, Cit, p 71.

أما عن العوامل المساعدة على التغيير في الثقافة السائدة فتتمثل في العناصر التالية:

- وقوع الأزمات أو الإحساس بإمكانية حدوثها يعتبر محفزاً لإحداث التغيير باعتباره سبيلاً للخروج منها أو تجنب وقوعها.
- التغيير في القيادة و الذي يستدعي الاستغناء عن القيم السائدة و فرض قيم جديدة.
- التطورات التي تحصل في فترة حياة المؤسسة ففي المراحل الأولى من عمرها يكون التغيير الثقافي سهلاً مقارنة بمراحل النضج و التدهور.
- حجم المؤسسة ففي المؤسسات الصغيرة يكون التغيير أسهل من تلك الكبيرة و ذلك لسهولة الاتصال داخل التنظيم لتوضيح السباب التغيير.
- قوة الثقافة السائدة و تعددها فكلما كانت الثقافة قوية فإن إمكانية تفكيرها و تغييرها تكون صعبة و تستدعي وقتاً طويلاً و كذلك تعدد الثقافات.

المطلب الثاني : طرق التعديل الثقافي

حدد الباحث السوسيولوجي Henri Janne سبع محددات لإجراء التعديل أو التغيير الثقافي¹ :

- اللغة:

تمثل اللغة حدا فاصلاً ما بين الأفراد أصحاب اللغات الأجنبية بالإضافة إلى طريقة الكلام و الفرق ما بين اللغة التقنية و اللغة المتداولة لأن المستوى الثقافي للأمم يقاس باللغة التقنية.

إن الكلمات القديمة ناتجة عن تمثيلات، تطبيقات أو عادات لذلك عند القيام بالتغيير لابد من تغيير مفردات الكلمات إلا في حال الرغبة في الاستمرار في نفس المفهوم و في مثال ذلك يستبدل مفهوم التقليد بالمقارنة المرجعية.

- التنشئة

يقول Piaget "الطفل لا يولد اجتماعياً و لكن يصبح اجتماعياً" بحيث تأخذ كل من الأسرة و المدرسة و التلفاز الحصة الأكبر في تنشئة الأطفال و لكن البيئة التقنية أي بيئه العمل تستدعي تكويناً واسعاً للأفراد لأن مفتاح التنمية هو ثقافة المؤسسات أي الجزء الخفي من الجبل الجليدي الثقافي المركب من المعارف و القيم

¹ Jean Brilman, Idem.

المتراءكة في المؤسسات إذ تنفق المؤسسات المتطرفة ما بين 3 إلى 10% من النفقات الاجتماعية لأجل التكوين.

- تكيف الاتصالات

تستخدم هذه الطريقة لأجل فرض ضغط نفسي على الأفراد لتعديل سلوكهم باستخدام الحجج العاطفية فالاتصالات تحل هنا محل المعلومات.

- التنبؤ الإبداعي

إن كل أفراد التنظيم يتخوفون مما يحمله المستقبل ويتساءلون دوما عنه مما يفرض عليهم تغيير سلوكهم بالتوجه نحو وضع آفاق مستقبلية وتجارب أكثر منهجمية لإزالة الستار عن المستقبل بحيث يتوقف ذلك على اعتقاد مجموعة كبيرة من الأفراد في أمر ما يكون حدوثه لا محالة فيكون التنبؤ إبداعيا عندما تكون الظاهرة غير موجودة واقعيا وإنما تنتج من التنبؤ.

- الضغط الاجتماعي و التوقع المعياري

يمثل الضغط الاجتماعي توقع رد الفعل من فرض مجموعة من المعايير التي تدفع الأفراد لتنفيذ أمر ما، ويكون الضغط الاجتماعي بوضع الأفراد للتعلم ضمن مجموعات مثلثي وإتباع نفس المبدأ وضع المجموعة ضمن مجموعة أكثر شمولية حتى تحول دون التخصص والعزلة لضمان التضامن والتكافل.

التوقعات المعيارية في المؤسسة يعبر عنها من خلال أنظمة المعلومات، مراقبة التسيير، أنظمة الاستكشاف والتعويضات والتي تسمح بانتقال التوقعات المعيارية في كل المنظمة، فالتأثير الأولي لمراقبة التسيير هو المقدرة الثقافية فقبل أن تكون نظاما عدديا فهي نظام للقيم.

- الموضة:

إن ظاهرة الموضة معروفة جدا فيما يخص السلع الاستهلاكية و بالأخص الملابس النسائية فالموضة الإدارية تجد مصدرها من النتائج القياسية للمؤسسات المبدعة، فالطرق الإدارية المؤدية لتلك النتائج ما هي إلا مبادرات المديرين، الاستشاريين، الصحفيين و الزبائن تجاه مورديهم، إذ يجب تسجيل الموضة لإعطاء الأفراد الرغبة في تطبيق التغيير.

- النماذج الثقافية

توجد نماذج ثقافية ناجمة عن أنظمة القيم و التي أصبحت بمثابة رموز بحيث يمكن ذكر النماذج المركبة في شكل إنسان مثالي إذ توجد عدة مستويات للنماذج الثقافية و هي:

- * النموذج الإنساني.
- * نموذج الفرق.
- * نماذج التنظيمات.
- * نماذج الأمم.

إن تقليد هذه النماذج يؤكد أنها إحدى العمليات الهامة في التعديل الثقافي و لذلك تقوم المؤسسات الأمريكية بتعيين أبطال في مجالاتهم الذين لديهم سلوك مثالي من القيم مثل خدمة الزبون، المردودية، والجودة فالمؤسسات الناجحة تقدم نماذج للمؤسسات الأخرى. و المستويات العليا يمكن أن تؤخذ أيضا كنماذج فلذلك يصبح الاقتداء مهمـا. يعني أن يلتزم المدراء أولا بالسلوك الموافق للقيم التي يفضلونها.

المطلب الثالث: دور تكنولوجيا المعلومات في إحداث التغيير

تعرف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات على أنها "مجموع الأجهزة و البرمجيات و وسائل الاتصال و إدارة قواعد البيانات و تكنولوجيا تشغيل المعلومات المستخدمة في نظم المعلومات المحددة بالحاسوب الآلية"¹.

تؤثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات Tic على السلوك الفردي و سلوك الجماعات في المؤسسات و المجتمعات بدرجات متفاوتة ، حيث أصبحت جميع المعاملات الفردية و التجارية تتم بواسطة الانترنت عن طريق التجارة الالكترونية و المعاملات المالية الكترونيا كالدفع الالكتروني. إلا أن هناك نقص في الخبرة لهذه التعاملات بالإضافة إلى تكاليف إنشاء أنظمة المعلومات لذلك فان التوسع في تطبيقات Tic تترجم عنه تغيرات عديدة في سلوك المؤسسات للتحول نحو مجتمع المعلومات و بعد ذلك مجتمع المعرفة إذ يعتبر النمو المعرفي سواء كان سريعا أو بطئا مصدرا رئيسيا للتغيير². أما فيما يخص الاتصالات فتبين المؤسسة المحدثة للتغيير إستراتيجية الاتصال الاقناعي و التي تتميز بالخصائص التالية:

¹ زيد منير عبوى (مراجع سبق ذكره)، ص 68.

² عبد الرحمن الماشي، فائزه محمد العزاوي (المنهج و الاقتصاد المعرفي) دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان،الأردن، ط1، 2007، ص 122.

- أن يكون القائم بالاتصال أو مصدر الرسالة متخصصا، صادقا، محبوبا من قبل الجمهور، يشغل مكانة تسمح له بالتأثير في الآخرين؛
- أن تكون الرسالة تحمل معنى وحيداً أي واضحة، ملخصة و مرتبة الأفكار؛
- أن يكون الجمهور المستقبل قابلا للاقتناء.

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في تطوير التطبيقات العملية داخل المؤسسات من خلال: الاتصال، العمل الشبكي و تطوير العلاقات التجارية عميل/مورد بحيث عززت المرور من المعالجة اليدوية للمعلومات إلى المعالجة الآلية و التي تسمح بتحفيض تكاليف التبادل¹، إذ تظهر أهميتها في تحفيز المؤسسات على الاستجابة السريعة لتغيير الموقع السوقى من أجل الاستمرارية و مواصلة النمو. أما أهميتها في إحداث التغيير فتعود للنقاط التالية²:

- تزايد نفوذ المعرفة و المعلومات في المجتمعات الصناعية و تزايد نفوذ العاملين بها؛
- تنمية و تطوير شبكات الاتصالات و المعالجة الدقيقة التي أدت لظهور أنظمة معلومات جديدة مبنية على استخدام أجهزة الحاسوب و شبكات الاتصال المتقدمة؛
- التغيرات الحاصلة في الطلب على المعلومات و أساليب تشغيلها حتى أصبح ينظر إليها على أنها موردا استراتيجيا .

أما فيما يخص دور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في إحداث التغيير يتمثل فيما يلي³:

1. التصميم.مساعدة الحاسوب باستخدام برامج التصميم تتمكن المؤسسة من تحديد الأدوات و الطرق المستخدمة في الرفع من الإنتاجية أو تخفيض نسبة المنتجات المعيبة بالإضافة إلى السرعة في تنفيذ العمليات لتحقيق الفعالية و الكفاءة.
2. الهندسة.مساعدة الحاسوب و ذلك بتحويل مدخلات البيانات إلى أشكال هندسية، مدرجات تكرارية، نسب مئوية مثلية بالدوائر أو منحنيات.
3. التصنيع.مساعدة الحاسوب أي استعمال الحواسب في أتمتة عمليات الإنتاج.
4. التخطيط باستعمال الحاسوب عن طريق التنبؤ بناء على مدخلات البيانات لتحديد النتائج المحتملة بلوغها.

¹ Michel Barabel, Olivier Meier, Op, Cit, p 392.

² زاهر عبد الرحيم عاطف(مراجع سابق ذكره)، ص 196.

³ زيد منير عبوى (مراجع سابق ذكره)، ص 71.

5. هندسة النظم بمساعدة الحاسوب وهي عبارة عن استعمال حزم البرمجيات لإقامة العديد من أنشطة نظم المعلومات من خلال تطوير البرمجيات.

6. التصنيع المتكامل بمساعدة الحاسوب وهو عبارة عن نظام تصنيع يراقب الآلات أوتوماتيكياً بهدف إيجاد نظام تصنيع تام.

المطلب الرابع: دور الموارد البشرية في إحداث التغيير

إن كل ما يحيط بالمؤسسة من تغيرات اجتماعية، تكنولوجية، اقتصادية، سياسية و ثقافية له تأثير على إدارة الموارد البشرية مما يتضمن من إدارة المؤسسة تقدير هذا التأثير في أساليب إدارة الموارد البشرية فهي ليست معنية فقط بإدارة التغيير التنظيمي، بل التنبؤ بحده و البحث عن الفرص واقتراح الحلول الملائمة في إطار استراتيجي. إذ يتمثل الدور الرئيسي للموارد البشرية في:

- بخاح العملية التغييرية و ذلك من خلال المشاركة الفعالة للأفراد القادرين على إدارة و قيادة العملية التغييرية بفعالية.

- الرغبة في تحقيق الذات و التطوير و بلوغ الأهداف المخططة و الناجحة من القيم المتفق عليها داخل المؤسسة.

- الكفاءة و الاستعداد للتعلم و الانضمام إلى المجموعة للعمل بروح فريق يتمتع بالقدرة على الإدارية الذاتية.

يمكن للانعكاسات التنظيمية للتغيير أن تؤثر في تغيير أدوار الموارد البشرية بتغيير هيكل الوظائف و أنظمة الرقابة و التعويضات، كما يمكن للتغيرات التكنولوجية أن تقود إلى التخلص عن بعض الوظائف و بالتالي استبدال الآلة مكان الإنسان مما ينشئ لدى المؤسسة بعض التداخلات الآلية الإنسانية¹.

تعتبر أهم فلسفة تؤثر على إدارة الموارد البشرية هي إدارة الجودة الشاملة إذ تتطلب موارد بشرية مؤهلة و مدربة على القيام بالتغيرات و التحسينات المستمرة لتحصل المؤسسة على المكانة المناسبة و لتزيد من أرباحها و حصتها السوقية و بالتالي قدرتها على المنافسة. إن إدارة الجودة الشاملة تتطلب إحداث تغييرات في الثقافة التنظيمية بتغيير سلوكيات الأفراد و أساليب تأدية الأدوار داخل المؤسسة.

¹ زاهر عبد الرحيم عاطف (مراجع سابق ذكره)، ص 200.

المطلب الخامس: عوامل نجاح التغيير في المؤسسات

إن نجاح العملية التغييرية يتوقف على مجموعة من العوامل¹:

- تهيئة المناخ الملائم لقبول التغيير و عدم مقاومته.
- دعم الإدارة العليا لجهود التغيير.
- تكوين فريق هندسة التغيير من أصحاب الكفاءة الذين يمتلكون المهارات الالزمة للتغيير.
- إشراك العاملين في التغيير منذ التنبؤ به حتى إحداثه.
- اختيار الوقت المناسب لإحداث التغيير.
- وجود نظام معلومات يسمح بالتقسي و توفير المعلومات التي تمكن من تشخيص وضعية المؤسسة و نتائج التغيير لتقدير مدى فاعلية الخطط الموظفة.

¹ مدحت أبو النصر (مراجع سبق ذكره)، ص 41.

خلاصة الفصل

مما سبق الاطلاع عليه حول موضوع التغيير نستنتج بان العمل الإداري لم يعد سهل التنفيذ كممارسة هواية ما، وإنما أصبح جهدا متواصلا يبني على العلم و التجربة العملية للتعامل مع الظروف المختلفة، وأن للمعرفة و القدرات القيادية للمدير الدور الرئيس في التعامل مع التغيرات المحيطة و ما تحمله من تحديات و آثار وذلك باستخدام الأساليب و الطرق العلمية لضمان بقاء و استمرار المؤسسات عامة كانت أو خاصة لما أصبح التغيير ضرورة حتمية في حياة المؤسسات.